

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ١٧

الثلاثاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

لجهوده ومساهمته الرامية الى تعزيز دور المنظمة في
صون السلم والأمن الدوليين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

تنعقد الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة
في ظل أوضاع وظروف دولية جديدة أثرت سلبا
وإيجابا على البيئة العالمية. وعلى الرغم من التفاؤل
الذي طرأ على العلاقات الدولية، فإن المشاكل التي
تهدد السلم والأمن والتنمية البشرية والاقتصادية
والاجتماعية لا زالت قائمة. كما أن الانفراج في
العلاقات الإقليمية والدولية لا يعني بالضرورة أن الوضع
الدولي قد أصبح أكثر انسجاما وتجانسا، فلا يزال أمن
الدول الصغيرة مهددا بأطماع دول تتطلع الى الهيمنة
والتوسع على حساب جيرانها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول
بعد ظهر اليوم وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة،
سعادة السيد راشد عبد الله النعيمي، وأعطيه الكلمة.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة):
يسعدني، باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أن
أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة. وهو اعتراف
من المجتمع الدولي بقدراتكم وخبرتكم الدبلوماسية
الواسعة، وتقدير لبلدكم الصديق ماليزيا. وأعبر أيضا
عن شكرنا لسلفكم على الجهود التي بذلها أثناء
رئاسته للجمعية العامة في دورتها الماضية.

في ظل الأوضاع السياسية التي شهدتها منطقة
الخليج العربي خلال العقدين الماضيين، زادت قناعتنا
بأهمية إعادة بناء الثقة بين دول المنطقة القائمة على
مبدأ الاحترام الكامل والمتبادل لسيادتها الإقليمية، وعدم
التدخل في شؤونها الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو
التهديد باستعمالها، وحق كل دولة في اختيار نظامها
السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والحفاظ على
مواردها الطبيعية، واللجوء الى الطرق السلمية

كما أغتنم هذه الفرصة لأحيي بكل اعتزاز السيد
بطرس بطرس غالي، الأمين العام، على الدور الإيجابي
الهام الذي اضطلع به خلال السنوات الماضية. وأعلن
عن تأييد بلادي لإعادة انتخابه لولاية ثانية، تقديرا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السياسة على الأمن والاستقرار في المنطقة والملاحة الدولية.

إن عدم استجابة جمهورية إيران الإسلامية للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقمة العربية الأخيرة، ومجلس جامعة الدول العربية، ودول إعلان دمشق، الرامية إلى حل هذا النزاع بالطرق السلمية، لا يشكل خرقاً للسيادة الإقليمية لدولتنا فحسب، بل يمثل انتهاكاً للقانون الدولي ولجميع القواعد والمبادئ والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، ولا سيما المتجاورة منها.

وعليه فإننا نطالب حكومة إيران بإزالة كل ما دشنته من منشآت مدنية وعسكرية في جزرنا الثلاث، والاستجابة إلى كافة المبادرات السلمية والمدعومة من قبل الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام، والداعية للدخول في مفاوضات ثنائية جادة غير مشروطة، تحقق الحل السلمي لهذا النزاع، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

إن متطلبات الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة للدول أصبحت حاجة ملحة تنشد لها المجتمعات في كافة أرجاء المعمورة، وإن بلادي التي أكدت دائماً على الحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان، تدين كافة أشكال الأعمال الإرهابية والتخريب وإثارة الفوضى التي يوجهها المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نقف وندعم كل الإجراءات التي اتخذتها دولة البحرين، من أجل المحافظة على أمنها وسيادتها الوطنية واستقلالها السياسي.

وفي السياق ذاته نؤكد دعمنا الكامل للمملكة العربية السعودية في تصديها للإرهاب بجميع صوره وأشكاله وكل ما يهدد أمنها الوطني، وذلك انطلاقاً من مبدأ وحدة المصير المشترك لمجلس التعاون الخليجي، وأمن وسلامة المنطقة ككل. كما نؤمن بأن هذه الظاهرة التي تعارض مع القيم والمعتقدات الدينية والموروثات الثقافية والحضارية يجب أن تعالج في الإطار الدولي.

التفاوضية من أجل حل النزاعات ضمن إطار من الجهود والمسااعي الثنائية والإقليمية والدولية.

كما أننا ندعم التوجهات السلمية الهادفة إلى ترسيم الحدود بين دول المنطقة، بما يعزز استكمال السيادة الإقليمية لكل منها، هدفاً لتحقيق السلم والأمن والاستقرار الدائم في المنطقة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة - استلهاما من تراثها وتاريخها ونهجها السياسي السلمي - تؤمن إيماناً راسخاً بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي لحل الخلافات القائمة بين الدول.

ومن هذا المنطلق، وبعد مرور خمسة وعشرين عاماً على احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزرنا الثلاث، طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى، والتي هي عربية التاريخ والمنشأ وجزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحق من حقوقها الوطنية الراسخة، فقد عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ بداية الاحتلال إلى مطالبة الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، من خلال الدخول في مفاوضات ثنائية، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في هذه القضية، وفقاً لما تقدمه كل دولة من الدولتين من إثباتات ومستندات ووثائق تاريخية وقانونية تؤكد الأحقية السيادية في تبعية هذه الجزر الثلاث.

وبالرغم من هذه التوجهات السلمية التي أعلنت عنها بلادي، فضلاً عن الجهود والوساطات التي قامت بها بعض الدول الصديقة بما في ذلك جهود الأمين العام للأمم المتحدة، فإن الحكومة الإيرانية لم ترفض هذه المسااعي السلمية فحسب، بل عمدت إلى إقامة تجهيزات ومنشآت فوق هذه الجزر ليست كلها ذات طابع مدني، فشيدت محطة للكهرباء في جزيرة طنّب الكبرى، ومطاراً ومستودعاً للتبريد ومصنعاً لتجهيز الأسماك في جزيرة أبو موسى، كما لجأت إلى توطيّن أعداد كبيرة من المواطنين الإيرانيين، وخصوصاً فئة العسكريين منهم لتغيير المعالم الديموغرافية لهذه الجزر الثلاث، وفرض سياسة الأمر الواقع، إمعاناً في تكريس احتلالها غير عابئة بخطورة أبعاد هذه

ويحول دون تحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة لمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

لقد أكد المجتمع الدولي من جديد في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد الأسبوع الماضي، عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعمه لعملية السلام ورفضه لكافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تدين كافة إجراءات العنف التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا ضد الشعب الفلسطيني بما في ذلك إطلاق النار الذي أدى إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى، تطالب الحكومة الإسرائيلية بوضع حد لممارساتها الوحشية التي تتعارض مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي.

إن تمسك الأطراف العربية بمواصلة عملية السلام كهدف وخيار استراتيجي لا بديل عنه، يستوجب بالضرورة التزاما مماثلا من الجانب الإسرائيلي لا يشوبه أي من المماثلة أو التسوية، ويتمثل في التنفيذ الفعلي غير المشروط لجميع الاتفاقيات المبرمة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس. وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى ما بعد الحدود المعترف بها دوليا، وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبما يضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، ويحقق تطلعات شعوبها نحو مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وانطلاقا من اقتناعنا بالتوجه الدولي الساعي إلى وقف التجارب النووية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وضرورة إقامة مناطق دولية خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا النووية منها التي تؤثر على البيئة والصحة والموارد الطبيعية، تشرفت قبل أيام نيابة عن دولة الإمارات العربية المتحدة بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك

لقد تابعت دولة الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ تطورات الأحداث الأخيرة في العراق، وتؤكد من جديد على أهمية المحافظة على سيادته الوطنية وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية أو إقامة أي مناطق آمنة فيه من قبل الدول المجاورة. وفي السياق ذاته تعلن عن تأييدها لكافة الإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت من أجل الحفاظ على سيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية.

إن تفاقم المعاناة الإنسانية وسوء التغذية والأمراض التي يعاني منها الشعب العراقي تستدعي التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، وإن الرفع الشامل للحظر الدولي، هو مسؤولية تتحملها الحكومة العراقية ذاتها، ولن يتحقق إلا بعد استكمال تنفيذها لالتزاماتها الدولية والمنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما المتعلقة بمسألة الإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة كافة الممتلكات الكويتية التي ما زالت في حوزتها.

إن بلادي التي أعربت عن دعمها لاتفاق المبادئ المبرم بين جمهورية اليمن واريتريا بشأن جزيرة حنيش الكبرى، تجدد موقفها الداعي إلى الالتزام بمبادئ التسوية السلمية عن طريق التحكيم الدولي، تحقيقا للسلام والأمن في تلك المنطقة الهامة، كما نعبر عن تقديرنا لجهود الوساطة الفرنسية في هذا الإطار.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي رحبت بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط، ابتداء بمؤتمر مدريد ومرورا بالاتفاقيات التكميلية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، تعلن عن خيبة أملها لموقف الحكومة الإسرائيلية، التي عمدت إلى عدم الوفاء بالالتزامات الدولية التي قطعتها الحكومة الإسرائيلية السابقة على نفسها، فحالت دون انسحابها من مدينة الخليل، واتجهت نحو توسيع نشاطها الاستيطاني غير الشرعي، بل وقامت مؤخرا بفتح مدخل لنفق بالقرب من الحرم الشريف مما يهدد المسجد الأقصى ويغير المعالم الديموغرافية لمدينة القدس، ووضعها القانوني، الأمر الذي يشكل استفزازا لمشاعر العرب والمسلمين

المتحدة، من أجل احتواء النزاعات القائمة بينها بالطرق السلمية، بهدف تحقيق تطلعات شعوبها للسلم والأمن والاستقرار والنماء.

وبالرغم من التطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية التي نشهدها على المستويين الإقليمي والدولي، وقيام التكتلات الاقتصادية وتوسع حرية التجارة على نطاق أوسع في العالم، فالضجوة الاقتصادية والاجتماعية العالمية ما زالت قائمة بين الدول، الأمر الذي أدى إلى تفاقم ظواهر الفقر وتفشي الأمراض والأمية في العديد من الدول النامية التي تعاني أصلاً من نتائج عبء الديون وخدماتها، وتردي الأوضاع المعيشية وقلة المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول المتقدمة لها، بالإضافة إلى الحواجز والمعوقات التجارية القائمة.

إن النتائج الإيجابية للمؤتمرات العالمية التي عُقدت خلال الخمس سنوات الماضية وشكلت بتوصياتها استراتيجيات هامة في خلق بيئة دولية تتسم بالإنصاف، والرفاهية، تستدعي من المجتمع الدولي والذي ما زال يعاني من استمرار مظاهر العنف والجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب، البدء في ترجمة هذه التوصيات إلى واقع ملموس يضمن العدالة في مضمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتجاري العالمي بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وإننا على اقتناع راسخ بأن هذه المنظمة لا تزال تمثل الضمير الإنساني في مواجهة المشاكل العالمية. ولتعزيز دورها بمقتضى مبادئ الميثاق ينبغي للمجتمع الدولي توفير الدعم السياسي والمالي والمعنوي لها، وإجراء الإصلاحات في هيكل المنظمة ومؤسساتها الرئيسية ولا سيما فيما يتعلق بتوسع مجلس الأمن وفقاً للتوزيع الجغرافي العادل، وتطوير مهام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى وكالاتها المتخصصة لتتواءم مع طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

كما أود أن أؤكد على أهمية التعاون والتنسيق والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لخلق إطار أوسع وفهما أعمق، للمشاكل الإقليمية

تعزيراً لمبدأ عالمية هذه المعاهدة. كما ندعو المجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة لبذل الجهود الفاعلة لجعل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك النووي منها، ومطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتناع لنظام الرقابة والضمانات الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورغم الجهود والمسااعي الحميدة التي بذلتها جامعة الدول العربية والأمم المتحدة من أجل إنقاذ الصومال من محنته، فمظاهر الحرب الأهلية والأوضاع الإنسانية المتردية لا تزال قائمة بصورة مفرجة، وعليه فإننا نناشد زعماء الفصائل الصومالية المتقاتلة الاضطلاع بمسؤولياتهم الوطنية في حقن الدماء ونبذ خلافاتهم والعمل على تشكيل حكومة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي بما يعيد إليه وحدته الوطنية وسلامته الإقليمية وأمنه واستقراره.

إن التطورات السياسية التي شهدتها جمهورية البوسنة والهرسك أثبتت الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لاتفاق دايتون للسلام من أجل عودة الحياة الطبيعية لهذه الجمهورية.

وإن بلادي التي أيدت هذا الاتفاق كخطوة أساسية بناءة في طريق إتمام التسوية النهائية العادلة لمشكلة البلقان، ترحب بنتائج الانتخابات الأخيرة في جمهورية البوسنة والهرسك والتي من شأنها أن تحافظ على السيادة الإقليمية لهذه الدولة وتساهم في إقامة المؤسسات الدستورية لها تمهيداً لإعادة التطبيع بين شعبها وتعمير ما دمرته الحرب، وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في ربوع تلك المنطقة. كما أننا نؤكد من جديد على أهمية محاكمة مجرمي الحرب لما ارتكبه من جرائم وانتهاكات خطيرة في حق الإنسانية والقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة.

إن الأوضاع المأساوية التي تشهدها بعض الدول الأفريقية نتيجة لتعاظم الحروب والنزاعات الأهلية والإقليمية وما نتج عنها من معاناة إنسانية لشعوبها، هي مدعاة للقلق. وإن بلادي بحكم علاقاتها التاريخية مع هذه الدول، تؤكد على دعمها لكافة الجهود والمسااعي التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية بالتنسيق مع الأمم

الأفريقية في ياوندي، حق أفريقيا في فترة ثانية من الولاية، وزكوا ترشيح السيد بطرس بطرس غالي.

ومنذ قرابة عام، أي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، افتتحت في هذه القاعة دورة استثنائية للجمعية العامة، شارك فيها ١٢٩ رئيس دولة أو حكومة، قدموا ليؤكدوا رسميا من جديد إيمانهم بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي السلام والتنمية والتعاون الدولي، والمساواة والعدل، لبيّنوا أيضا تأييدهم لإصلاح منظماتنا وتحديثها، بما يتيح لها مواجهة تحديات المستقبل. ولذا، التزمنا، في إعلان الذكرى السنوية الخمسين، الذي أقر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بأن:

"نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت" (القرار ٦/٥٠).

إن الجمعية العامة، والأمانة العامة، قد سارتا قدما في العام الماضي، بحافز من السفير ديفغو فريتاس دو أمارال، على طريق إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وتوضيح أهدافها ومهامها. وأحرزت الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية التابعة للجمعية العامة - والموكول إليها أن تنظر في "خطة للسلام"، وخطة التنمية، وإصلاح مجلس الأمن، والوضع المالي للمنظمة، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة - تقدما كافيا في أعمال فكرها بما يسمح بأعظم الآمال فيما يتعلق بإعادة هيكلة منظماتنا، وإعادة تنشيطها، سعيا إلى مزيد من الفعالية تقتضيه متطلبات العصر وتحدياته.

وأضيف أنه من المحتم، بعد عقد من الدراسة والتفكير في موضوع إصلاح الأمم المتحدة، إنجاز هذا الإصلاح، حتى نستطيع أن نركز تركيزنا أفضل على سبب وجود منظماتنا: ألا وهو مهامها الأساسية المتمثلة في حفظ السلام والأمن، ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة الفقر، وإسداء المساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة، والحوار بين الثقافات واحترام تنوعها.

ذات الارتباط بالسلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

وختاما، نأمل أن تتجسد هذه التطلعات بالتزام الدول بميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، من أجل تحقيق أهدافها النبيلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو سعادة السيد أمارا إسي، وزير الشؤون الخارجية في كوت ديفوار، والرئيس الأسبق للجمعية العامة، فأعطيه الكلمة الآن.

السيد إسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني، ووفدي، نسعد إذ أن نراكم تترأسون الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. إن خبرتكم الطويلة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، مشفوعة بالمبادرات السديدة التي اتخذها بلدكم العظيم، ماليزيا، واتخذتموها أنتم في العديد من الميادين المحورية في العلاقات الدولية، لتؤهلكم تماما لتولي زمام هذه الدورة الهامة، ولكفالة نجاحها.

ولسلفكم، السفير ديفغو فريتاس دو أمارال، أوجه تهاني الخالصة على العمل الممتاز الذي تم على مستوى رئاسة الجمعية العمومية في تلك الفترة الصعبة التي تميزت بأزمة مالية لم يسبق لها مثيل في تاريخ منظماتنا. فبفضل كفاءته وكياسته أسهم في الحفاظ على هذه المؤسسة في أدوارها التأسيسية التي هي حفظ السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه المنظمة نحو آفاق جديدة. ونحن ممتنون له بصفة خاصة للعمل الممتاز الذي أنجز في إطار الدورة الخمسين، التي شهدت احتفالنا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظماتنا.

ويود وفد كوت ديفوار أيضا أن يعرب عن شكره للأمين العام على الدور الذي ما فتئ يلعبه بنشاط وعزم على رأس الأمانة العامة، خصوصا في مجال حفظ السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذا فإن كوت ديفوار تؤيد الإعلان الصادر عن رؤساء دول أو حكومات الدول الأفريقية الذين أكدوا من جديد، في مؤتمر القمة الثاني والثلاثين لمنظمة الوحدة

بالتقييم الذي قام به في الآونة الأخيرة "مجلس الكفاءة" الذي يترأسه وكيل الأمين العام، السيد جوزيف كونور، وهو مجلس تسمح أعماله بأكبر الآمال فيما يتعلق بالإدارة الرشيدة لمنظومة الأمم المتحدة.

وبذلك فإن جميع القطاعات التي كان فيها الازدواج والتداخل أوضح ما يكون قد تم تبينها الآن من أجل تهيئة إدارة سوية من شأنها تحقيق وفورات محسوسة في أداء ميزانية الأمانة العامة. وهنا نود أن نعرب عن ارتياحنا لأن الأمين العام قد أفلح في إبقاء ميزانية الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦ داخل الحدود الصارمة التي رسمتها له الجمعية العامة. إن الوفر البالغ قدره ١٥٠ مليوناً من الدولارات الذي تحقق لهذه المناسبة إنما هو ثمرة سلسلة من التدابير ترمي إلى ترشيد وتعظيم نسبة فعالية تكلفة أعمال الأمانة العامة، كما يتبين ذلك تماماً من أول تقرير صدر عن مجلس الكفاءة، ونُشر في الشهر الماضي.

فالروح الجديدة المتمسمة بالصرامة إزاء الميزانية والكفاءة الإدارية التي أصبحت تسود الأمانة العامة وفي أوساط المسؤولين عن وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، قدمت لنا - فيما يبدو - وعياً جديداً بالحاجة إلى التأمل الذاتي وتقديم استجابات ملموسة لاحتياجات الدول الأعضاء.

ومع وجود روابط وثيقة بين التفكير والأنشطة التشغيلية، ومع ازدياد وجودها في الميدان، فإن الأمم المتحدة ستصبح أقرب إلى الناس، وستراعي بالتالي احتياجاتهم على نحو أفضل في عدد من المجالات، مثل العمالة، والتعليم، والصحة، والمساعدة الإنسانية، والبيئة.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية تحديداً، فإنه ينبغي لنا أن نلقي الضوء على الطريقة الرائعة التي تكيّفت بها الأمم المتحدة في معالجة مشكلة اللاجئين، التي نجمت عن الصراعات الداخلية في شتى أنحاء العالم. فهناك الملايين من المشردين، وهذه الحالة لم يسبق لها مثيل منذ ١٩٤٥. وفي هذا المجال، كانت إدارة الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي

وقد اقترن هذا التقدم من الدول الأعضاء على طريق الإصلاح، بجهد لا يقل بروزاً من الأمانة العامة في سبيل إصلاح وجوه الخلل في تشغيل المنظمة، وهي وجوه مردها، بصفة خاصة التي تفتت منظومة الأمم المتحدة، وإلى عدم أداء بعض آليات تنسيق عملها على الوجه الأكمل، وكذلك، في بعض الأحيان، إلى عدم وجود تقسيم رشيد للعمل، مما أدى إلى التداخل والازدواجية.

وأود أيضاً أن أشير، بصفة خاصة، من جملة أمور أخرى، إلى التقدم الذي أحرز على طريق الإصلاح في إطار إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يرتبط بهما من ميادين أخرى، وفقاً للقرار ٢٢٧/٥٠ الصادر عن الجمعية العامة. وبذلك سيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أساس ذلك القرار، بنشاطاته في إطار مرشد من شأنه أن يسمح له بإدراك الأهداف التي عهد بها الميثاق إليه. وستكون نهجه في العمل ملائمة كذلك لضرورة تحسين تنظيم العمل من حيث التوقيت، وتحقيق قدر أكبر من الوفورات في الميزانية، على أساس إجراء تخفيض رشيد في كثير من نواتج هذه الهيئة، وذلك لتحقيق مزيد من الفعالية. والمأمول أن يتحقق بفضل ذلك القرار، التخلص رويداً رويداً من البيروقراطية الثقيلة والمكلفة، التي يتفق الرأي على أن منظمنا تنوع بها.

إن هذه هي الروح التي أتاحت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون سباقاً إلى إصلاح نهجه في العمل، وإعادة توزيع العاملين لديه في الميدان، وتنمية نشاطاته بفضل عقد مشاركات مثمرة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما مع ممثلي المجتمع المدني. إن هذا التحول الرائع حقا الذي حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال السنتين الماضيتين، قد أتاح له أن يحتل من جديد دوراً مركزياً في النشاطات التشغيلية من أجل التنمية في جميع القارات، ولا سيما في أفريقيا، حيث يتولى إدارة شؤون "المبادرة الخاصة للأمم المتحدة، على نطاق المنظومة، لأفريقيا".

إن الإصلاح هو عمل إرادي يتحقق عبر فترة زمنية. وهو عملية ينبغي القيام بها من الداخل وبدافع من الدول الأعضاء. وبهذا الاعتبار يمكن أن نسعد

للأغذية والزراعة في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. واستكمالا لهذه المبادرات، فإن خطة السلام وخطة التنمية توفران إطارا مناسباً للتفكير بشأن الترابط والتفاعل القائم بين السلام والتنمية.

وعلى غرار ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أود أن أذكر التقدم الذي تحقق في العام الماضي في مجالى السلام ونزع السلاح بالتوقيع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الإنجازات الإيجابية أيضا في هذا المجال إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب شرقي آسيا، وجنوب المحيط الهادئ وأفريقيا، والتدابير المتصلة بالسلامة والأمن في المجال النووي.

وفي مجال منع وقوع الصراعات، وبناء على مبادرة من كندا وهولندا، تم إحراز تقدم ممتاز في تطوير قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع للاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن. والمبادرات الأخرى التي أتت من مصادر مختلفة تدل أيضا على الحرص المتزايد لمنع وقوع الصراعات، والتصرف مسبقا، وبخاصة في مجال التنمية، وذلك من أجل تهيئة الظروف التي من شأنها توطيد السلم الاجتماعي داخل الدول الأعضاء.

وبالنسبة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أود أن أشدد على الديناميكية المحددة والنتائج الواضحة للعيان لبعض القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة مؤخرا، مثل إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وإنشاء وتشغيل محاكم دولية على نحو فعال لملاحقة ومقاضاة المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ولهذه الأسباب، أعتقد أن بإمكاننا الزعم بأن الأمم المتحدة باتت الآن أداة أكثر اتساقا بكثير تجاه أهدافها أو مهامها واستراتيجياتها. ولكن، يجب علينا أن ننتهي من عمليات التجديد الجارية الآن. ولقد سبق لي وشددت على أن جهود الأمانة العامة المبذولة من أجل التكيف، والتي اضطلع بها من خلال تدابير

لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة فعالة بصورة خاصة.

وأعتقد أن هذه الأمثلة تكفي لتصحيح صورة الأمم المتحدة في أذهان البعض. فإذا كان لنا أن نصدق الذين يعملون على الانتقاص من قدرها، فإن منظمنا في نظرهم بيروقراطية متخلفة عن زماننا، وغير فعالة ومشرفة. وفي حين أن بعض هذه الانتقادات ربما كان له ما يبرره في الماضي إلى حد ما، فإن بإمكاننا اليوم أن نقول بأن منظمنا تسير قداما بصورة حاسمة نحو الإصلاح وإجراء تحول هيكلية ووظيفي كان قد بدأ قبل عقد من الزمان.

وفي السنة الماضية، وبعد ٥٠ سنة من إنشاء الأمم المتحدة، أكد المجتمع الدولي من جديد في اجتماع لزعمائه عقد على أعلى المستويات على أهمية الميثاق وأهمية مقاصده ومبادئه بالنسبة لعالم اليوم. ومن خلال هذا العمل السياسي الهام جسّد المجتمع الدولي التزامه بتحقيق الأهداف التي حددها الميثاق. وأكد الإعلان المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ كذلك على المهام الأساسية للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٠: وهي النهوض بالسلام والتنمية، والمساواة، والعدالة، والتفاهم بين الشعوب. وأفرد أيضا مكانا خاصا للنهوض بالمرأة وحماية الطفل.

ومن أجل الاضطلاع بتنفيذ هذه المهام، وضعت الدول الأعضاء استراتيجيات مدروسة في السنوات القليلة الماضية من خلال عقد مجموعة من المؤتمرات الموضوعية، التي انتهت هذا العام، وكانت قد بدأت في نيويورك في ١٩٩٠ مع انعقاد مؤتمر القمة العالمي للطفل، وتواصلت في ريو مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وفي فيينا مع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وفي القاهرة مع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي كوبنهاغن مع انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي بيجين مع انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وفي اسطنبول مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نؤكد على أهمية انعقاد مؤتمر القمة العالمي المقبل للأغذية والمقرر عقده برعاية منظمة الأمم المتحدة

لقد آن الأوان لكي تجد المساعدة الإنمائية مكانها في جهد التعبئة، حيث تحصل الأطراف الفاعلة والبلدان الصناعية والبلدان النامية على نصيبها العادل. فلا يمكن أن نتكلم في آن معا عن وجود قيم عالمية، مثل الديمقراطية أو حقوق الإنسان، ثم نظل نشعر بالرضى إزاء حالة تشهد باستمرار انتشار الفقر ووباء الإيدز، مما يؤدي بالتالي إلى تفاقم الانقسامات داخل المجتمع الدولي وشل الجهود الوطنية.

وفي هذا السياق، يجب أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة وباء الإيدز الشغل الشاغل لنا لما له من آثار مدمرة في العالم أجمع، ولا سيما في البلدان النامية حيث توجد فيها نسبة ٩٠ في المائة من الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، منهم ٦٠ في المائة في أفريقيا وحدها، بيد أنه لا تتوفر لديها الموارد اللازمة للتصدي لهذا الوباء. أما فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى الأدوية ولا سيما العوامل المضادة للفيروس التراجعي، فيبدو أنه من غير المقبول لدينا أن هذه الأدوية الوقائية لا تتوفر إلا لنسبة ١٠ في المائة من مجموع الأشخاص الذين يعانون من الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية.

غير أننا نرحب ببعض الإجراءات القوية التي اتخذت في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإيدز. فعلى سبيل المثال، نرحب بالقرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي جعل مسألة الإيدز أحد المواضيع التي ستبحث في الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ١٩٩٧. ونعلّق آمالا كبيرة على الالتزامات التي قطعت لتزويد الأمانة العامة بهيكل مناسب وموارد ذات صلة لدعم برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

وأود أن أتكلم أكثر عن أفريقيا كما فعل العديد من الممثلين لأن الصورة التي رسمت لها تختلف كثيرا عن الحقيقة في كثير من الأحيان. إذ لا توجد أشياء مشتركة بين الكليشيهات المعتادة عن الحالة البائسة في أفريقيا والثورة الهادئة التي تعمل بلداننا على تنفيذها. لقد عانينا من ويلات الأزمة الاقتصادية التي لم تسلم منها أي قارة. وعانينا من عولمة الاقتصاد التي جرى فيها تهميش دورنا. ولقد بدأنا نحن في أفريقيا نعمل على عكس مسار هذا الاتجاه. ويتفق كل

التقشف، هي جهود صحية، إلا أن الفوائد ينبغي استخدامها لتعزيز الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية.

والأجهزة المركزية الأخرى - أي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - يجب أن تضطلع بإجراء تحولات مستمرة وأعمق لتحديث هياكلها وأدائها وطرائق عملها وتكييفها مع الظروف الخاصة التي لا تتشابه وظروف ما بعد الصراع العالمي التي سادت في ١٩٤٥.

وفي هذا الصدد، وبالنسبة للجمعية العامة بصورة خاصة، أود أن أقول، كما قلت عندما كنت رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، بأنه ينبغي لهذه الهيئة، وفي إطار التوازنات المؤسسية المنصوص عليها في الميثاق، أن تواصل الاضطلاع بدورها الكامل في عملية الإصلاح الجارية. والجمعية العامة لكونها فريدة شرعيتها، ما زالت خير ضامن للمصالح المشتركة للدول الأعضاء.

ومع بدء الدورة الحادية والخمسين، نجد أنفسنا عند مفترق طرق. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي أكدنا مجددا بنبرة عالية على طابع الأمم المتحدة الذي لا يمكن استبداله. واليوم، وإذ ندلل على إرادة سياسية وقبل كل شيء على روح التضامن، فإننا يجب الآن أن نترجم هذا الالتزام إلى عمل. وبدون هذا التأكيد من جديد على التضامن، فإن القيم التي يستند إليها المجتمع الدولي ستصبح دون معنى. ويجب على منظمنا أن تواصل دون كلل السعي من أجل التوصل إلى طرق لتعزيز هذا التضامن. وإننا لا نرى من هذا التضامن القدر الذي نرجو أن نراه، وبتزايد شعور البلدان النامية بالإحباط بسبب الحالات التي يجري فيها تجاهل أهداف التعاون الدولي والوعود الكثيرة التي ما فتئت لا تتحقق.

إن إنشاء برامج للمعونة شيء، والسير قدما والقيام فعلا بما التزم به المجتمع الدولي شيء آخر. وبطبيعة الحال، فإن الرأي العام الدولي غالبا ما يحكم على الأمم المتحدة بالاستناد إلى قدرتها على توطيد السلام. إلا أن مصداقيتها تتوقف أيضا على قدرتها على التصرف بحزم لردم الهوة التي يتزايد اتساعها بين البلدان الغنية والبلدان النامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الرحمن المنصوري، مساعد وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

السيد المنصوري (المملكة العربية السعودية): يسعدني أن أتقدم لسعادتك، ونحن في مستهل أعمال هذه الدورة، باسم وفد المملكة العربية السعودية، بخالص التهنية بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. إن اختياركم يا سيادة الرئيس لهذا المنصب الهام إنما يعكس تقدير الدول الأعضاء لشخصكم الكريم والدور الإيجابي الذي يضطلع به بلدكم على الساحة الدولية. ومع تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح في أداء مهمتكم، أؤكد لكم استعداد ورغبة بلادي في التعاون الجاد لكي تخرج هذه الدورة بما هو مأمول لها من نتائج طيبة بإذن الله.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أحيي سلفكم السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، لحسن إدارته لأعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة والتي شهدت الاحتفال بمرور خمسين عاماً على تاريخ منظمنا العتيدة، كما لا يفوتني أيضاً أن أتقدم بتحية خالصة إلى معالي الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي الذي يدير بحنكته المعروفة وتجربته العريضة، أعمال هذه المنظمة الدولية باقتدار وكفاءة متميزة في خضم التحولات الدولية المتسارعة، وفي مواجهة التوقعات المتنامية تجاه طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في حاضرها ومستقبلها. وإن مواصلة الأمين العام لمهامه الجسيمة، عبر ولاية جديدة، سيتيح له استكمال ما بدأه من خطط وجهود من أجل النهوض بمنظمنا وتكريس دورها البناء على الساحة الدولية.

مضى عام على احتفالنا بمرور خمسين عاماً على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وقد شكّل الاحتفال الخمسيني فرصة ثمينة للتذكير بدور هذه المنظمة في الحفاظ على الأمن والسلام في ربوع العالم وتكريس الشرعية الدولية وما قدمته من إنجازات وواجهته من تحديات على امتداد خمسين عاماً من عمرها. وتمثل الدورة الحالية للجمعية العامة بداية لانطلاق نحو حقبة زمنية جديدة، نأمل أن تكون مقرونة بكل ما يساعد هذه المنظمة على أداء دورها الحيوي والهام على

الاختصاصيين على أن أفريقيا بدأت تسير على درب الانتعاش الاقتصادي بنسبة نمو كان متوسطها ٥ في المائة في العام الماضي.

أما بالنسبة لبلدي كوت ديفوار، فيمكنني القول إن الحكومة في أعقاب عقد الثمانينات، الذي شابته أزمة اقتصادية ومالية صعبة، اعتمدت سياسة اقتصادية متماسكة ندمها استراتيجيات قطاعية لتحقيق نمو قوي وله مقومات البقاء والاستمرار. كما أن برامج تحقيق الاستقرار والتكيف التي بدأت في عام ١٩٩٣ مكّنت كوت ديفوار في عام ١٩٩٤ من استيفاء الشروط اللازمة لتحقيق انتعاش أكثر تنوعاً في اقتصادنا، وزيادة التركيز على القطاع الخاص وإدارة المالية العامة بعناية وإعادة مركزية سيطرة الدولة في مجالات تنظيم بيئة الأنشطة الاقتصادية ورصدها. لقد مكّنتنا هذه السياسة من تحقيق معدل نمو بواقع ٧ في المائة في عام ١٩٩٥ وتفيد بأن بوسعنا تحقيق نسبة نمو تزيد في المتوسط على ١٠ في المائة في عام ١٩٩٨، وهو الهدف الذي يصبو إليه الرئيس هنري كونان - بيدي، حيث لديه مخطط لجعل كوت ديفوار دولة صناعية حقاً.

وإلى جانب الجهود الرامية إلى كسب المعركة من أجل التنمية، التزمت البلدان الأفريقية بإقامة الديمقراطية كما يتبين لنا، في جملة أمور، في الانتخابات المتعددة الأحزاب، وإرساء سيادة القانون، وقيام مجتمع مدني مسؤول. ويوشك القادة السياسيون، تدعيمهم الشرعية الحقة، على النجاح في بناء دول حديثة هدفها الأساسي هو ضمان التماسك الوطني والتقدم.

إن أوجه التقدم التي نشهدها هنا وهناك في قارتنا يجب أن يدعّمها المزيد من العمل المطرد من جانب البلدان الصناعية. فالوقت بدأ يدركنا ولا بد لنا من الانتقال بسرعة من الخطب والوعود والنوايا الحسنة إلى العمل المحدد. ومن هنا فإن اعتماد خطة التنمية يجب أن يكون فرصة لإعادة النظر في الفلسفة الكامنة وراء المساعدة الإنمائية وآلياتها وطرائقها لكي تحتل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية مركز الصدارة في عمل الأمم المتحدة.

لقد أثبتت القادة العرب لدى اجتماعهم في القاهرة في شهر حزيران/يونيه الماضي حرصهم الأكيد على المضي قدماً في عملية السلام باعتبار أن ذلك أن ذلك يشكّل هدفاً وخياراً استراتيجياً لا تراجع عنه، وقد جرى التأكيد في المؤتمر المذكور على أن تحقيق هدف السلام العادل والشامل في ظل الشرعية الدولية يستوجب التزاماً متقابلاً تؤكد إسرائيل بجديته وبدون مواربة وتوضح فيه حرصها المتبادل على العمل من أجل استكمال مسيرة السلام وفقاً للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما أكد العرب حينها أن أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أو أي تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة، أو المماثلة في تنفيذها من شأنه أنه يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات.

إن ما يشيع في نفوسنا الأسف والقلق، هو أن نجد أن الحكومة الإسرائيلية لم يصدر عنها حتى الآن نفس القدر من الجدية والالتزام تجاه عملية السلام الذي يديه الجانب العربي، بل على العكس من ذلك، فقد دأبت حكومة نتانيا هو منذ توليها السلطة على إطلاق التصريحات وانتهاج المواقف التي لا يمكن أن تخدم مسيرة السلام بأي حال من الأحوال. فمقابل الالتزام العربي بمبادئ مدريد وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام، نجد في تصريحات الحكومة الإسرائيلية إصراراً مستمراً على تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والإبقاء على ضم القدس الشرقية، والتكؤ في إعادة الانتشار في مدينة الخليل، واستمرار فرض الحصار على أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب رفض صريح ومعلن بشأن الانسحاب من الجولان السوري. ومؤخراً أقدمت السلطات الإسرائيلية على فتح نفق تحت المسجد الأقصى، مما يعتبر تعدياً سافراً على المقدسات الإسلامية وخرقاً صريحاً لقرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بوضع القدس الشريف.

وإننا إذ نرحب بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٠٧٣ (١٩٩٦) الذي صدر مؤخراً في أعقاب الأحداث

الساحة الدولية بما يحقق لشعوبنا جميعاً ما نصبو إليه من الأهداف والمثل، وفقاً للمبادئ والأسس التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة. إن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المنتدى الدولي في سياق التعامل مع الأزمات والسعي لتجنيب الشعوب أهوال الحروب والصراعات وتهيئة سبل التعاون الدولي، يجعلنا أكثر إصراراً من أي وقت مضى على دعم هذه المؤسسة وتكريس دورها البنّاء.

إن المستجدات الدولية التي حدثت خلال العقد الماضي هي من العمق والاتساع بحيث تجعلنا أمام واقع عالمي جديد يحمل معه الكثير من التحديات الجديدة، غير أنه يطرح فرصاً جيدة للنهوض بمبادئ الأمم المتحدة والمساعدة على إرساء دعائم الشرعية الدولية بما في ذلك تكريس قيم العدالة والمساواة بين الدول ونبذ استخدام القوة في حل المنازعات، إضافة إلى صون كرامة الإنسان والعمل على توفير الأمن والرخاء للإنسانية قاطبة. ولا بد أن نتذكر حقيقة راسخة أشار إليها العديد من رؤساء الوفود أثناء احتفالات الدورة الخمسينية الماضية، وهي أن مقدرة هذه الهيئة الدولية على معالجة الأزمات والمشاكل الدولية تظل دوماً مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وميثاقها موضع التطبيق العملي. ونأمل أن تشهد الحقبة القادمة من تاريخ منظمنا حرصاً مستمراً من قِبَل الدول الأعضاء على ضمان تحقيق هذه الغاية التي يتوقف عليها مستقبل الأمم المتحدة الذي هو مستقبلنا جميعاً.

ومن جانبها فإن المملكة العربية السعودية تعي تماماً أهمية تحديث وتطوير الأجهزة التابعة لهذه المنظمة لكي تضطلع بدورها المطلوب على نحو يواكب التطورات والمستجدات التي حفلت بها الساحة الدولية خلال السنوات المنصرمة. ومن بين هذه الأجهزة يظل مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهة المعنية مباشرة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين محورياً للفكر الإصلاحي الذي جرى التعبير عنه بصيغ وأنماط متعددة، وقد كانت وجهة نظر بلادي وما زالت، أن أي تطوير لهيكله مجلس الأمن يجب أن تكون غايته تعزيز قدرات هذا المجلس ليقوم بدوره على نحو فعال، وفق ما نص عليه الميثاق وتجنّب أي إجراء من شأنه الحد من فعاليته وأداء دوره المأمول له.

المسبق على المفاوضات المفترض إجراؤها عند تناول الوضع النهائي لهذه المدينة. إن أي تسوية لهذه القضية يجب أن تأخذ بالاعتبار قرارات الشرعية الدولية، لا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، والقرار ٢٥٢ (١٩٦٨) المتعلق بالقدس الشريف. وبطبيعة الحال فإن أي تسوية دائمة وشاملة لا بد أن تعنى بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين وإطلاق سراح المسجونين، إضافة إلى قضية المستوطنات التي أقامتها وتقيمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مخالفة بذلك نص وروح اتفاق المبادئ، ومتجاهلة أحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف.

إن الوقفة المشرفة التي وقفتها الأسرة الدولية في أعقاب العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت عام ١٩٩٠ وما استتبع ذلك من قيام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرارات تاريخية ترتب عليها إزالة العدوان وإعادة الشرعية والسيادة لدولة الكويت الشقيقة ووضع الترتيبات الكفيلة بمنع تكرار ما حدث.

لقد استند موقف حكومة خادم الحرمين الشريفين تجاه العراق، على ركيزتين أساسيتين، الأولى ضمان التزام الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية تنفيذًا كاملاً وشاملاً دون تجزئة أو انتقائية، والركيزة الثانية التأكيد على الحفاظ على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية والتخفيف من معاناة الشعب العراقي. وإن ما هو مدعاة لقلقنا وانشغالنا، هو احتمال أن تترك التطورات الأخيرة التي حدثت في شمال العراق بعض الانعكاسات التي من شأنها تهديد وحدة واستقلال وسيادة العراق من جراء نزوع بعض دول الجوار إلى التدخل في الصراع القائم في منطقة الأكراد بطرق وأساليب مختلفة. ومن هذا المنطلق فإن علينا أن نكون في غاية الحرص لكي لا يترتب على هذا الوضع ما يؤدي إلى حصول شرخ في بناء التحالف الدولي المعني بالتنفيذ الكامل والدقيق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات والالتزام بألية التعويضات والتعاون الكامل مع

الدامية الناجمة عن هذا الاستفزاز الإسرائيلي، نأمل أن يتضمن اجتماع واشنطن الذي يرعاه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ما يساعد على وضع قرار مجلس الأمن موضع التطبيق العملي ويعيد لعملية السلام زخمها وحيويتها وفق مبادئها وأسسها المعتمدة.

إن الموقف الإسرائيلي، الذي أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي حول استعداد إسرائيل لاستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة، لا يعدو كونه محاولة للتوصل من قواعد وأسس عملية السلام التي انبثقت عن مؤتمر مدريد، خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، مما يعني العودة بالأمور إلى نقطة الصفر. ومن هذا المنطلق، فإننا نهيئ بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي باعتبارهما راعيين مؤتمر مدريد للسلام، بذل أقصى الجهود من أجل استمرار العملية السلمية وفقاً لأسسها ومبادئها واستئناف المفاوضات على كافة المسارات من أجل الوصول بهذه العملية إلى غايتها المنشودة. وإننا في هذا الصدد نشيد بالموقف الإيجابي والمبدئي تجاه هذه المسألة، والمتضمن في البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي في اجتماع فلورنسا، وقمة الدول الصناعية السبع في ليون، ونجدد دعوة الجميع إلى الإيفاء بالتعهدات المعلنة نحو تقديم المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وفي الوقت الذي نحث فيه الدول على تكثيف مساعداتها للسلطة الفلسطينية، لا بد من التحذير من مغيبّة بعض القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية، والتي من شأنها عرقلة وصول هذه المساعدات أو التأثير السلبي على جهود الدعم الاقتصادي المقدم للفلسطينيين، كما أن أي جهود تبذل لتحقيق التعاون الإقليمي لن يكون لها أي معنى أو مردود ما لم يرافقتها تقدم ملموس في عملية السلام على مختلف مساراتها وجوانبها.

إن قضية القدس الشريف التي تشكل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي تظل محور اهتمامات العالمين العربي والإسلامي، ويتوقف على طريقة معالجتها مستقبل عملية السلام برمتها، ويؤسفنا أن نجد السلطات الإسرائيلية مستمرة في اتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية ومؤسسية من شأنها تغيير واقع القدس وبالتالي التأثير

وعليه فإننا نكرر دعوتنا للحكومة الإيرانية إلى الكف عن ممارسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات أو إقامة أية منشآت من طرف واحد في الجزر الثلاث، والشروع في انتهاج الوسائل السلمية الكفيلة بمعالجة هذا النزاع وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وفي ضوء استمرار هذا النزاع فإنه يتعيّن على مجلس الأمن الدولي إبقاء قضية الجزر ضمن المسائل المعروضة على جدول أعماله.

ومن ناحية أخرى، وانطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، فإنها تؤيد الإجراءات الحكيمة التي اتخذتها دولة البحرين الشقيقة لتثبيت أمنها واستقرارها، تلك الإجراءات التي حظيت بدعم وتأييد مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، باعتبار أن أمن دولة البحرين هو جزء من أمن دول مجلس التعاون.

لقد مضى ما يقرب من العشرة شهور على التوقيع على اتفاقية دايتون للسلام، وهي الاتفاقية التي وضعت حداً لموجة العنف والدمار التي رافقت العدوان الصربي على البوسنة والهرسك. إن اتفاقية دايتون للسلام لم تر النور إلا بعد أن أظهر المجتمع الدولي قدراً من الحزم والصلابة ضد معاقل العدوان الصربي. وما نأمل فيه هو أن تكون الانتخابات التي جرى عقدها مؤخراً بمثابة المؤشر لبدء دخول جمهورية البوسنة والهرسك مرحلة بناء المؤسسات التي ترسي دعائم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لهذا البلد. غير أنه يجب ألا يغيب عن ذهننا أن السلام في البوسنة والهرسك ما زال هشاً ويحتاج لضمانة تستمر لبعض الوقت ريثما ترسخ جذور السلام. كما أن موضوع إعادة تعمير البوسنة وتوفير الدعم الدولي اللازم لمساعدة هذا البلد على اجتياز الصعوبات التي خلّفتها سنو الحرب يجب أن يُنظر إليه باعتباره شرطاً من شروط السلام الذي بدونه يستحيل تحقيق الأهداف التي نصت عليها اتفاقية دايتون. كما أن من الضرورة بمكان التأكيد على أهمية تعقّب مجرمي الحرب ومحاكمتهم جراً ما اقترفوه من جرائم ضد الإنسانية، وعدم السماح لأي منهم بممارسة دور في الحياة السياسية مستقبلاً، واعتبار القبض عليهم مسؤولية دولية يجب عدم التهاون بشأنها. كما يتعيّن على المجتمع الدولي

جهود اللجنة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل. تلك هي الغايات التي يجب أن يحرص التحالف الدولي على تحقيقها، أخذاً بالاعتبار ضرورة تجنب ما من شأنه إلحاق الضرر باستقلال وسيادة العراق أو وحدته الترابية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أغاثوكولوس (قبرص).

لقد أبدت حكومة خادم الحرمين الشريفين اهتماماً بالغاً بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك العمل لجعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من الأسلحة بمختلف أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية. ومن هذا المنطلق، حرصت المملكة العربية السعودية على المشاركة الإيجابية في مؤتمر نيويورك بشأن مستقبل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والذي انعقد في العام الماضي، وتبنّى موقفاً إيجابياً من الجهود المبذولة حالياً من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية. ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعلها ذات صبغة عالمية، فإننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل، انسجاماً مع قرار الأمم المتحدة ١ (د - ١)، الذي يتناول كافة أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة، أن تبادر إلى اتخاذ خطوات نحو الانضمام بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

وما زالت قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الإماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) مصدر قلق وانشغال، ليس لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل ولسائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الوقت الذي تحرص فيه جميع هذه الدول على إقامة أفضل العلاقات مع جارتنا إيران. ويؤسفنا أننا لم نلاحظ حتى الآن أي استجابة من جانب إيران للدعوات المتكررة والجدادة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده.

ولقد احتل موضوع الإرهاب الدولي الصدارة طيلة العام الماضي، حيث عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية التي انصب اهتمامها على سبل مكافحة هذه الظاهرة المستشرية، والتي باتت مصدرا لقلق وانشغال المجتمع الدولي برمته. ومن منطلق إحساس المملكة العربية السعودية بأهمية هذا الأمر، فقد ضمّت صوتها إلى جانب كل الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. وقد تجلّى هذا الموقف على نحو جماعي من خلال البيان الذي أصدره مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورة انعقاده الأخيرة. فلقد أكدت هذه الدول أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بعينها، كما عبّرت بوضوح تام عن استنكارها ونبذها لكل أشكال العنف والإرهاب وعن تأييدها لأي جهود دولية من شأنها مواجهة هذه الظاهرة، بما في ذلك العمل على ملاحقة مرتكبي هذه الأعمال ومحاكمتهم وإيقاع العقاب الرادع بهم والحيلولة دون توفير أي ملاذ أو ملجأ لهم في أي مكان.

إن استعراضا سريعا للتطورات الاقتصادية في العالم ودور الأمم المتحدة في تقرير مسيرة التعاون الدولي من أجل التنمية، يشير إلى نجاح المنظمة الدولية في التصدي لهذه القضايا وفي دفع عملية التنمية الدولية. ومع أن الأسرة الدولية قد نجحت في التفاوض حول كثير من القضايا المستعصية، وحققت انفضاجات غير مسبوقه في قطاعات شديدة الحساسية تكلمت بقيام منظمة التجارة العالمية، فإن القلق مازال يساورنا إزاء استمرار ظاهرة الحمائية التجارية، الأمر الذي يتنافى مع قناعتنا حول أهمية إعطاء قوى السوق دورها الطبيعي في العملية الاقتصادية عن طريق العمل الجاد، وتحرير التجارة الدولية من بعض القيود التي مازالت سائدة، خصوصا تلك التي تأخذ من مسألة حماية البيئة ستارا لها. وإذا ما أدركنا التأثيرات السلبية لمثل هذه القيود على اقتصاديات الدول النامية، فلن يكون من العسير علينا تصور نتائجها على عملية التنمية عموما، التي تشكل حجر الزاوية للسلام والاستقرار. لقد بذل الأمين العام جهودا يستحق عليها التقدير في إطار خطة التنمية التي طرحها، والتي إذا ما تضافرت الجهود لإثرائها، يمكن أن تصبح أداة حقيقية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. كما

الوقوف في وجه أي نزعة انفصالية يمكن أن يقدم عليها أي طرف من منطلق عرقي أو ديني.

إن وضع قضية البوسنة والهرسك على طريق الحل السلمي في مستهل هذا العام كان البداية ضمن سلسلة من التطورات الإيجابية التي شهدتها مشاكل دولية في بقاع مختلفة من عالمانا.

ففي الفلبين أعلن مؤخرا عن توصل حكومة الفلبين إلى اتفاق مع جبهة مورو، نأمل أن يشكل نهاية للمواجهة بين السلطة الفلبينية والأقلية الإسلامية هناك بعد فترة طويلة من التأزم والصراع بين الجانبين.

وعلى صعيد الأزمة الشيشانية، فإننا نرجو أن تشكل الهدنة القائمة وما يتردد عن عزم الحكومة الروسية سحب قواتها من الشيشان، ما يساعد على تهيئة فرص الوصول إلى حل لهذه المشكلة.

غير أن الوضع بالنسبة لأزمات دولية أخرى ما زال يراوح مكانه. فالنزاع الباكستاني - الهندي حول جامو وكشمير ما زال على حاله من التأزم والتعقيد. ولا يبدو أن هناك حلا أفضل لهذا النزاع من انتهاج المسلك السلمي المرتكز على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تكفل لشعب جامو وكشمير ممارسة حقه في تقرير المصير.

كما أن الوضع في الصومال ما زال مترددا في انتظار أن يحزم زعماء الفصائل الصومالية أمرهم بشأن إنقاذ بلدهم وشعبهم، والاضطلاع بمسؤولياتهم الوطنية ونبذ خلافاتهم والعمل على تشكيل سلطة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي وتعيد لهذا البلد وحدته وأمنه واستقراره.

وفي أفغانستان ما زال القتال محتدما بين فصائل الجهاد الأفغاني نتيجة لاستمرار الخلافات بين زعماء هذه الفصائل بالرغم من كل الجهود المخلصة التي بذلتها الأمم المتحدة وما قدمته حكومة خادم الحرمين الشريفين من مساع بغية تحقيق المصالحة الوطنية في ربوع هذا البلد الذي لم يقدر له حتى الآن قطف ثمار الانتصار ضد المحتل الأجنبي.

الدورة بما يكفل الوصول الى النتائج التي نتوق إليها جميعاً.

كما أغتتم هذه الفرصة لأسدي جزيل الشكر والتقدير الى سلفه سعادة السيد فريتاس دو أمارال الذي أدار أعمال الدورة الماضية بكل جدارة وحكمة.

ويسعدني أيضاً أن أجدد لأخي، الدكتور بطرس بطرس غالي، كامل ثققتنا وخالص شكرنا على الجهود الحثيثة التي ما فتئ يبذلها منذ توليه مسؤولياته الجسام رغم صعوبة الظروف التي اكتنفت الأوضاع الدولية من أجل ترسيخ الطابع الكونسي لمنظمة الأمم المتحدة وتعزيز مصداقيتها وقدرتها على تأدية المهام المنوطة بها.

إنه لم حسن الطالع أن تواكب بداية الخمسينية الثانية لحياة منظمنا مكاسب هامة على طريق تحقيق السلم العالمي، وذلك بانتهاء المواجهة بين القطبين التي عرفت بالحرب الباردة، حيث انزاحت ثنائية الرعب وحل محلها الحوار والتعاون والتنسيق من أجل استتباب الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما.

كما أن شوطاً كبيراً قد قطع على طريق تصفية الاستعمار والتمييز العنصري وتمكين الشعوب من تقرير مصيرها.

غير أن هذه المكاسب الهامة لم تساعد بصورة ملموسة على تحسين الوضع في العديد من مناطق العالم، حيث لا تزال بعض الدول تتخبط في اضطرابات ومواجهات مسلحة دامية كما أن هذه المكاسب لم تمكن من القضاء على ما يتردى فيه الجزء الأكبر من البشرية من دركات الفاقة والتخلف حيث لم تزل البلدان الأقل نمواً تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية والتدهور المتواصل لصيغ التبادل، وتنوء بأعباء مديونية خارجية أصبحت فوق طاقتها فيما يتواصل انخفاض حجم العون الدولي لهذه البلدان.

ويمكن القول إن السنة المنصرمة لم تشهد تحسناً يذكر في الوضع الاقتصادي العالمي لأن أسباب الأزمة تتجلى في عدم الانصاف الذي يطبع الاقتصاد العالمي،

أنه يقع على عاتق الدول المتقدمة مسؤولية خاصة في نطاق تكريس أسس التعاون المثمر، والذي لا بد وأن يعود بالخير والمنفعة لجميع الدول غنيها وفقيرها. وإننا نعتبر أن زيادة حجم المساعدات التي يتعين على الدول المتقدمة تخصيصها للدول الأقل نمواً بمثابة حجر الأساس لهذا التعاون المنشود.

إن المملكة العربية السعودية، وهي إحدى الدول المؤسسة لهذه المنظمة الدولية والموقعة على ميثاق سان فرانسيسكو، حريصة كل الحرص على أن تقوم الأمم المتحدة بالدور القيادي في صيانة الأمن الجماعي وتحمل مسؤولياتها كعضو مؤسس في هذه الهيئة الدولية. وقد جرى التأكيد على ذلك في سياق كلمة خادم الحرمين الشريفين، التي ألقاها بالنيابة عنه صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، خلال احتفالات العام الماضي. واليوم تؤكد المملكة العربية السعودية مجدداً التزامها وحرصها المستمرين على تحقيق الأهداف التي نص عليها الميثاق.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية لن تألو جهداً في سبيل العمل على تعزيز قدرات الأمم المتحدة وتنشيط فعاليتها، حتى تستتب العدالة ويعم الأمن والاستقرار والرخاء في ربوع عالمنا المضطرب.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". (سورة التوبة، الآية ١٠٥)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
المتكلم التالي هو وزير الخارجية والتعاون في موريتانيا، سعادة السيد لمرايط سيدي محمود ولد الشيخ أحمد.

السيد لمرايط (موريتانيا): اسمحو لي في البداية أن أتقدم الى الرئيس باسم الوفد الموريتاني بخالص التهنية على انتخابه لرئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولا يساورني أي شك أنه بفضل ما عُرِف عنه من سعة التجربة والحكمة والكفاءة. سيدير أعمال هذه

توسيع قاعدة التمثيل في مجلس الأمن، طبقاً لقواعد الديمقراطية والشفافية والعدالة.

ونرى أن مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء يجب أن يكون الأساس لأي عمل في مجال إعادة هيكلة المجلس الذي ينوب عن جميع الدول الأعضاء بمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق مما يحتم أن يعكس الطابع الشمولي للمنظمة.

يجرني الحديث عن الديمقراطية والشفافية التي التطرق ولو بشكل وجيز إلى المسار الديمقراطي الذي بدأت أولى مراحلها في بلادي بالانتخابات المحلية الأولى سنة ١٩٨٦، أي منذ عشر سنوات، وتوصلت عبر المصادقة على دستور ١٩٩١ والانتخابات التعددية الرئاسية والبرلمانية سنة ١٩٩٢، ثم الانتخابات المحلية الثانية سنة ١٩٩٤. ويشهد هذا المسار تتويجا جديداً مع إجراء الانتخابات التشريعية الثانية من نوعها يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر الجاري في جو من الحرية والشفافية والنزاهة حيث يتبارى مائتان وتسعة وستون مرشحاً ينتمون في معظمهم إلى ثلاثة عشر حزبا سياسياً من أجل كسب ثقة الناخبين لشغل تسعة وسبعين مقعداً في الجمعية الوطنية. وقد اتخذت كافة الإجراءات لضمان سير العملية الانتخابية في أحسن الظروف.

وبهذا المكسب الجديد يعزز الشعب الموريتاني تحكمه في مصيره وتسيير شؤونه بنفسه في ظل دولة القانون مصداقاً لما قاله فخامة الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع من "أن الشعب أصبح مصدر السيادة والشرعية".

ويخوض الشعب الموريتاني بعد كسبه معركة الديمقراطية وإقامة دولة القانون وضمان مختلف الحريات الفردية والجماعية، معركة أخرى لا هوادة فيها ضد شتى مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تم منذ ١٩٨٥ وضع عدة برامج إصلاحية تهدف إلى تقويم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية طبقاً لسياسة اقتصادية ليبرالية لا تهمل أي جانب من جوانب التنمية، وتهدف إلى النهوض

والذي ينجر عنه اختلال التوازنات الهيكلية وتدهور صيغ التبادل وعدم العدالة في توزيع الثروة.

ومن المؤكد أن القارة الأفريقية تتحمل النصيب الأوفر من الأضرار الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية، وذلك جراء ثقل أعباء المديونية الخارجية وتدهور أسعار المواد الأولية التي تشكل المورد الأساسي للعملة الصعبة بالنسبة إلى معظم البلدان الأفريقية.

وتعد منطقة الساحل من أكثر مناطق القارة تأثراً من هذا الوضع لتعرضها منذ ما يناهز ثلاثة عقود لجفاف مزمن ألحق أضراراً بالغة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

ولن يفوتني هنا أن أسجل بارتياح إدراك المجتمع الدولي لخطورة هذا الوضع وتعبيره عن تضامنه مع الدول المتضررة من خلال إبرام الاتفاقية العالمية لمحاربة ظاهرة الجفاف والتصحر خاصة في أفريقيا. ونأمل أن تشكل هذه الاتفاقية بداية عمل جاد وأن يتم تطبيقها في أقرب الآجال.

إن العمل على ترسيخ الديمقراطية، والسعي من أجل إرساء دولة القانون، وتحقيق احترام حقوق الإنسان، كل ذلك يعد حصيلة إيجابية لجهود المجموعة الدولية من خلال قرارات الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، ومقررات وتوصيات العديد من المؤتمرات الدولية المنعقدة تحت مظلتها أو بمساعدتها. وهو ما يؤكد نجاعة العمل الجماعي في إطار الأمم المتحدة ويعزز دور المنظمة الدولية في تحقيق الأهداف الكبرى التي تطمح الإنسانية إلى بلوغها.

ومن الأهمية بمكان أن نعمل جاهدين من أجل محافظة المنظمة على قدرتها على الاضطلاع بهذا الدور من خلال مراجعة قواعدها التنظيمية وأساليب عملها وتحسين أداءها.

وفي هذا الصدد، فإن بلادي تؤيد الاقتراحات الرامية إلى تنشيط دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقضاء على الازدواجية في عمل هيكله وعقلنة طرق عمله، كما نساند المقترحات الهادفة إلى

بين الأردن وإسرائيل، وأخيرا اتفاق طابا الموقع بواشنطن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والمتعلق بتطبيق المرحلة الثانية من الحكم الذاتي، آمليين أن يشهد الشعب الفلسطيني في فترة وجيزة نهاية مأساته باسترجاع حقه المشروع في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

ومن هذا المنطلق، وضمانا لاستمرار عملية السلام يجب الوفاء بالتعهدات التي تم الالتزام بها وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وكذلك استئناف المفاوضات على كافة المسارات وفقا للمرجعية المحددة والمتفق عليها وطبقا للقرارات ذات الصلة.

وتؤكد بلادي كذلك على ضرورة رفع الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني الشقيق، وهو الحصار الذي يُعرق سير الحياة في الأراضي الفلسطينية وينخر أسس الاقتصاد الفلسطيني الناشئ ويصعد التوتر وعدم الاستقرار.

وأخيرا ندعو راعيي عملية السلام الى الاضطلاع بمسؤوليتهما من أجل تمكين شعوب المنطقة من استرجاع حقوقها المشروعة وفتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة تتيح توظيف طاقاتها من أجل التنمية الاقتصادية والرقى الاجتماعي.

وغير بعيد من المنطقة لا تزال مخلفات حرب الخليج تشكل عائقا جسيما دون تنقية الأجواء ورجوع المياه الى مجاريها الطبيعية. وقد أكدت بلادي وتؤكد تعلقها الدائم والتزامها بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة بشأن حرب الخليج ومضاعفاتها. ونعبر من جديد عن رفضنا لكل ما من شأنه المساس باستقلال الكويت الشقيقة وسلامة أراضيها ونجدد مطالبتنا بتسوية قضية الأسرى الكويتيين.

ونتمسك كذلك بموقفنا الثابت المتمثل في رفض أي إجراء يهدد وحدة العراق الشقيق وسلامة أراضييه مطالبين في نفس الوقت برفع الحصار المضروب على شعبه الذي يعاني من ويلات المجاعة والمرض وندعو في هذا الخصوص الى الإسراع بتنفيذ صيغة النفط مقابل الغذاء وفقا لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وترفض بلادي مشروع بعض دول الجوار القاضي

بمستوى معيشة المواطن وتوفير الخدمات الأساسية له. وقد مكنت هذه الإصلاحات من تقويم الوضعية المالية والسيطرة على التضخم وتحقيق نسبة نمو مطردة.

كما أنجز العديد من المشاريع في مجالات المواصلات وبناء الطرق وكهربة المدن وتعميم شبكات المياه وتوفير وتعميم الخدمات في مجال الصحة والتعليم.

ويطيب لي بهذه المناسبة أن أتقدم الى كافة الدول الشقيقة والصديقة والى المنظمات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي دعمت جهود بلادي في هذا المجال، بأخلص عبارات الشكر والامتنان على المساعدات التي قدمتها ولا تزال تقدمها لنا.

ويستلزم إرساء الديمقراطية والبناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي استتباب السلام وتوفير الأمن والاطمئنان للدول والأفراد. ولئن كانت نهاية الحرب الباردة قد ولدت الكثير من الآمال في السلم والعدالة والازدهار، فإن من المفارقات ما نشهده اليوم من تضاعف بؤر التوتر واستشراء ظواهر الإرهاب وعدم الاستقرار. ويعد الشرق الأوسط مع الأسف من مناطق العالم التي لا تزال تتجلى فيها هذه المفارقات بشكل يدعو الى القلق.

وإن بلادي، إذ تجدد دعمها التام لعملية السلام، فإنها تؤكد إيمانها بأن الأساس الصحيح للسلام الشامل والدائم والعادل يظل قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي اتفق عليه في مؤتمر مدريد، ونرى أنه لا يمكن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط ما لم يتم انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، ومن كل من الجولان وجنوب لبنان.

ولقد استبشرنا وقتها بالعهد الجديد الذي طلعت بشائره مع توقيع اتفاق إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي في غزة وأريحا، وما عقب ذلك من مراحل إيجابية تجلتنا في اتفاق القاهرة يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ واتفاقية السلام

ففي الصومال، أصبح تساقط الضحايا من مآلوفات الحياة اليومية، ولم يعد المجتمع الدولي ينفعل لهذه المأساة رغم ما عبر عنه سابقا من تضامن وما قام به من تدخل لإنهاء هذا الوضع الذي يهدد بإبادة الشعب الصومالي. ونحن نتمنى أن يتجاوز الأشقاء الصوماليون تناقضاتهم ويركنوا الى الحوار البناء لحل خلافاتهم.

وفي ليبيا، فإننا نرجو أن تتواصل مسيرة السلام طبقا لاتفاق أبوجا. كما نجدد دعمنا للقرارات الصادرة عن الدورة السابعة للجنة الوزارية المنبثقة عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن ليبيا، والقرارات والتوصيات الصادرة عن القمتين الأخيرتين لمنظمة الوحدة الإفريقية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بما يضمن عودة السلام والوثام الى هذا البلد الشقيق.

وفي رواندا، نرجو أن يتمكن الأشقاء الروانديون من التغلب على خلافاتهم وأن يجدوا حلا لمشاكلهم عن طريق التفاهم والحوار.

كما نتمنى أن يتوصل الأخوة البورونديون الى إيجاد حلول تعزز المؤسسات الديمقراطية وتزيل التوتر وتكرس الموارد المتاحة لمواجهة التحديات التنموية.

أما فيما يخص البوسنة والهرسك، فإن بلادي تعبر عن ارتياحها للخطوات الهامة التي قطعت في مسار السلام وخاصة تنظيم الانتخابات الديمقراطية التي تمت مؤخرا وتتمنى كل التوفيق للحكومة البوسنية الجديدة وتؤكد ضرورة الاستمرار في تنفيذ اتفاق دايتون وأهمية أن يبذل المجتمع الدولي الجهود اللازمة لإعادة إعمار هذا البلد الذي دمّرت بنيته التحتية وقاسى شعبه أفظع أشكال العدوان.

وإن منظمة الأمم المتحدة بحاجة إلى المزيد من التكيف مع مستجدات العصر وأن يواكب عملها تطور المعطيات في هذا العالم. وتؤكد الجمهورية الإسلامية الموريتانية من جديد استعدادها للسعي، مع باقي الدول الأعضاء، لتحقيق هذه الغاية والتزامها بالعمل الجاد من

بإنشاء منطقة أمن في شمال العراق مخالفة بذلك تأييدها المعلن للحفاظ على سلامة أراضي العراق ووحدته. ونرى أن مثل هذا المشروع يخالف مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن بلادي ترى أن لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الحق الثابت في استرجاع سيادتها كاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. ونجدد تأييدنا ومساندتنا لها في عملها على الحصول على حقها بكافة الوسائل الشرعية المتاحة.

وفي منطقة المغرب العربي لا يزال مشكل الصحراء الغربية أحد الشواغل الهامة بما يمكن أن ينتج عن تداعياته من تهديد لأمن المنطقة واستقرارها. وترى بلادي أنه يتعين على الأمم المتحدة، وعلى مجلس الأمن خاصة، أن يظطلعا أكثر من أي وقت مضى بمسؤولياتهما كاملة من أجل تطبيق خطة للسلام وفقا للقرارات المتخذة في هذا المجال والرامية الى إجراء استفتاء حر ونزيه يضمن الوصول الى حل شامل ونهائي لمشكل الصحراء الغربية، ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن على استعداد، كما كنا دائما، للمساهمة بصفة إيجابية من أجل الوصول الى هذه الغاية.

وبخصوص الحصار المضروب منذ سنوات على الشعب الليبي الشقيق، فإن بلادي تطالب بالتجاوب مع الاستعداد الذي أبدته الجماهيرية العربية الليبية للتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى من أجل احتواء الأزمة الراهنة بين الجماهيرية وبعض الدول الغربية. ونطالب برفع هذا الحصار، ونأمل أن يفتح اقتراح جامعة الدول العربية الذي يحظى بتأييد واسع آفاقا جديدة من شأنها أن تضع حدا لهذا الحصار الذي أضر بالشعب الليبي الشقيق وبكافة الشعوب المغاربية الأخرى.

وليست القارة الإفريقية بأحسن حالا من مناطق العالم الأخرى فيما يخص قضايا الأمن والاستقرار. إذ لا تزال نيران الفتن والنزاعات تحصد الأرواح وتدمر الاقتصاد وتخلف المجاعات والأوبئة في عدة أماكن من القارة.

وأود أن أهنئ سلفه سعادة السيد ديوجو فريتاس دو أمارال على الطريقة القديرة التي وجّه بها أعمالنا في الدورة الخمسين. اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التقدير للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على جهوده التي لا تكل التي يبذلها تشجيعا للسلام والتنمية.

هناك عد يدون ممن أتوا إلى الدورة الحادية والخمسين هذه تراودهم، لسبب وجيه، مشاعر اليأس والقلق العميق إزاء مستقبل الأمم المتحدة والمهمة الحيوية التي يجب أن تضطلع بها من أجل شعوب العالم. فهم يعودون بأفكارهم إلى الوعود والتعهدات التي قطعت أثناء الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين ويحاولون التوفيق بين تلك الرسائل النبيلة والأزمة المستمرة التي تواجهها هذه الهيئة والصعوبات التي تجابه النظام المتعدد الأطراف.

وبدلا من الخوض في تفاصيل الفرص المضیعة والصعوبات التي واجهتنا، يود وفدي أن تسلّم هذه الجمعية بالضرورة الحتمية لاتخاذ عمل عالمي فعّال سعيا لتحقيق أهداف السلم والأمن الدوليين والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والعدالة للجميع. وإذ نضع ذلك، يجب علينا جميعا أن نوّكد مجددا على التزامنا بالمبادئ التي أسست الأمم المتحدة عليها. وقد شارك رئيس وزرائنا، ب. ج. باترسون، وآخرون من قادة العالم في تجديد الالتزام الجماعي بهذه المبادئ في الاجتماع الاحتفالي الخاص الذي عقد في العام الماضي.

والهدف الأساسي للأمم المتحدة هو إقامة السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. وقد شهدنا مؤخرا نهاية الحرب الباردة والتخفيض الحاد في حدة التوتر بين الشرق والغرب. وفي نفس الوقت، شهدنا الظهور المأساوي لمستويات مروعة من التوتر العرقي وعدم الاستقرار الإقليمي والجيشان داخل الدول، مما عرض للخطر السلم والأمن الدوليين. وقد عرض هذا قدرة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل على الاحتمال إلى اختبار قاس.

وكانت التحديات التي يواجهها العاملون في مجال صنع السلام وحفظه في هذه الفترة تحديات كثيرة. ويتعين علينا اليوم أن نسلم بأن النجاحات تحققت

أجل بلوغ الأهداف النبيلة لمنظمتنا لتوطيد دعائم السلم والأمن في العالم.

وفي الوقت الذي تواجه فيه معظم دول العالم الثالث تحديات جسيمة تعرقل سيرها نحو المزيد من التقدم والازدهار ويعاني كوكبنا من معضلات بيئية تهدد مستقبله ومستقبل العيش عليه، ما تزال أموال طائلة تصرف في إنتاج وتطوير واقتناء اسلحة الدمار الشامل بأشكالها المختلفة، بينما يتقلص حجم المبالغ المخصصة للعون الدولي من أجل التنمية.

ونأمل أن يكون إبرام معاهدة حظر التجارب النووية خطوة هامة على طريق نزع السلاح التام والشامل الذي من شأنه أن يوفر الموارد الضرورية للعون من أجل التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو. واليوم وبعد مرور نصف قرن على إنشاء منظمتنا، فإنه يتحتم علينا جميعا أن نعي أن مصيرنا مشترك وأن نوظف طاقاتنا كاملة من أجل خلق تعاون دولي مثمر وتضامن حق يكونان بمستوى التحديات التي تجب مواجهتها لضمان غد مشرق للإنسانية جمعاء.

وستظل بلادي تعمل على تمتين علاقات الصداقة والأخوة بين كافة الشعوب والأمم، كي نرقى جميعا إلى بلوغ الأهداف النبيلة التي كان يصبوا إليها مؤسسو منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيمور مللنغز، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة والخارجية في جامايكا.

السيد مللنغز (جامايكا): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، باسم وفد جامايكا، أن أنقل إلى السيد غزالي إسماعيل أحر التهاني على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وبعملنا هذا نشيد ببلده، ماليزيا، التي تربطها بجامايكا علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون والتي لا تزال تضطلع بدور بارز في العلاقات الدولية. وأود أن أؤكد له على دعم وفد جامايكا الكامل وتعاونه في المداورات بشأن العديد من المسائل الهامة المعروضة علينا.

على إزالة الحواجز التي تقسمنا وعلى حماية تراثنا الطبيعي الثمين الذي نتشاطره. ولهذا يتعين علينا أن نكفل المشاركة الفعالة لجميع بلدان المنطقة.

ونود أن نشيد بجهود الحكومات الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى التغلب على الصعوبات الهائلة التي تواجهها أفريقيا. ونرحب بوجه خاص بالمبادرة بعقد مؤتمر بشأن السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. ولا يسعنا إلا أن نأمل في التوصل إلى حلين دائمين للحالتين في بوروندي وفي رواندا من خلال اتخاذ نهج شامل. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا.

وتشجعنا الأحداث التي جرت مؤخرا في البوسنة والهرسك، والتي مهدت الطريق لإجراء الانتخابات في ذلك البلد. ونتطلع إلى استعادة الاستقرار والعلاقات الودية فيما بين شعبه.

ونؤيد الموقف الذي ينادي بتوطيد عملية السلام في الشرق الأوسط وبأن تسير على أساس المبادئ التي سبق لجميع الأطراف قبولها والموافقة عليها. ويجب ألا يكون هناك رجوع عن ذلك. ويمكن تحقيق السلام إذا تحلت الأطراف في المفاوضات بروح المصالحة والحلول الوسط، وسلمت بمصلحتها المشتركة في ضمان الاستقرار والاحترام المتبادل من جانب كل منها لحقوق الآخر. ونأمل أن تؤدي المحادثات التي تبدأ اليوم، بناء على دعوة الرئيس كلينتون، إلى اتفاق بين الأطراف قريبا.

وفي الوقت الذي يجب على الأمم المتحدة فيه أن تركز انتباهها الحاسم على الأزمات الناتجة عن الصراعات والمواجهات العنيفة، فإنها يجب ألا تغفل أبدا الأسباب الأساسية للتوتر وعدم الاستقرار، وهي الفقر والحرمان والجوع والمرض. فني أعماق البؤس الإنساني يُستل سيفنا الغضب والانقسام بسرعة فائقة. والالتزام بأهداف السلم والأمن لا معنى له دون

بفعل الجمع بين العمل المتعدد الأطراف والعمل الإقليمي بروح الميثاق. ومن الخلق بنظام متعدد الأطراف قادر على الأداء أن يعمل بفعالية لكبح العدوان واستخدام القوة العسكرية. ويتعين علينا أن نقاوم النزعات إلى الانفردية، وهي نزعات غير صحية وأعراض سلبية للنظام الدولي. ويجب أن نُصر على دعم الآليات القائمة لحل الصراعات واتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الأمن المتعدد الأطراف.

وقد انضمت جامايكا والدول الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي إلى المجتمع الدولي في إرسال "بعثة الأمم المتحدة إلى هايتي" التي وضعت نهاية للعنف الغاشم والمآسي العديدة التي وسمت فترة الديكتاتورية العسكرية في ذلك البلد.

وأعادت عودة الديمقراطية من جديد الأمل والفرص والتفاؤل إلى شعب هايتي. إلا أن هذه المشاعر لا يمكن الحفاظ عليها إلا إذا واصلنا تقديم المساعدة إلى حكومة وشعب هايتي للتغلب على العقبات التي لا تزال تجابههما في هذا المسعى. ومن المهم توفير الوسائل اللازمة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لتمكينها من تحقيق أهدافها. والأهم من هذا هو أن يلزم المجتمع الدولي نفسه بتوفير الموارد التقنية والمالية الضرورية لمساعدة هايتي على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتسعى دول منطقة البحر الكاريبي إلى الحفاظ على مناخ خال من التوتر والمجابهة. ونحن نسعى إلى تطبيع العلاقات، مما سيخفف من جو الغموض وأخطار المجابهة في المنطقة. ونسعى إلى تحقيق هذا في جو من احترام الحقوق السيادية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ونرفض تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الوطنية، الأمر الذي لا يتماشى مع القانون الدولي.

وفي نطاق منطقة البحر الكاريبي الأوسع، نواصل السعي إلى تحقيق هدف التكامل الإقليمي من خلال الاتحاد الكاريبي ورابطة دول منطقة البحر الكاريبي. وهدفنا هو تحقيق إنشاء منطقة للسلم والتعاون في منطقة البحر الكاريبي. ونحن يوحدنا تصميم مشترك

المؤتمرات. ويتوقف نجاحها على الإرادة السياسية وعلى تخصيص الموارد الكافية لضمان المتابعة والتنفيذ.

والدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧ المكرسة لتقييم واستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو عام ١٩٩٢ تتيح فرصة مثالية لأن يقيم المجتمع الدولي التقدم في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها.

ولعملية الاستعراض أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة. ونأمل أن توفر هذه العملية الحافز للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس.

لقد وضعت حكومات، بما فيها حكومة بلدي، إطاراً خاصة بها للتنفيذ على المستوى الوطني. وقد تقبلت جامايكا مفهوم التنمية المستدامة ووجهت سياساتها صوب تحقيق هذه الأهداف.

والتحدي الرئيسي الذي تواجهه الدول النامية الجذرية الصغيرة هو إيجاد الموارد اللازمة لتطوير برنامج مصمم لتقليل هشاشة اقتصاداتها ولتوليد النمو والتنمية الاقتصادية. ويتوخى ذلك نهجاً منظماً لوضع البلدان النامية الجزرية في فئات وفقاً لتخصصها أو لأدائها الاجتماعي - الاقتصادي.

إن اتفاقات جولة أوروغواي، التي أنشئت منظمة التجارة العالمية على أساسها، توفر إطار النظام التجاري متعدد الأطراف ومحرر.

ولا يحتمل أن تستفيد بلدان نامية كثيرة في الأجل القصير من اتفاقات جولة أوروغواي. والبلدان النامية الهشة والضعيفة هيكلية تتطلب ترتيبات مؤقتة وشروطاً وقيوداً منصفة تمكنها من إجراء التعديلات اللازمة لأن تشارك بنجاح في التجارة العالمية.

ويجب ألا ينظر على الإطلاق إلى التجارة الحرة على أنها غاية في حد ذاتها، بل يجب أن تكون أداة للتنمية. ولهذا تعترف منظمة التجارة العالمية بالحاجة إلى المعاملة التفضيلية والخاصة للبلدان النامية وإلى

الالتزام بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وبشن الحرب على الفقر والبؤس الإنساني.

ويثير الجو الاقتصادي العالمي الوليد تضاؤلنا وقلقنا الشديد أيضاً. والنمو الاقتصادي الهائل في بلدان قليلة يقابله انخفاض وركود في أغلبية البلدان. ويتعايش عالم يزداد غنى مع طبقة دنيا مهمشة ضخمة. ويتضح هذا الاستقطاب داخلياً وخارجياً.

إن وجود الظلم يمكن، ومن المحتمل أن يؤدي، إذا لم يعالج، إلى ما يصفه وصفاً حياً للغاية تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ في الصفحة الثامنة بأنه:

"استفحال عالمي لتجاوزاتها وإلى بشاعة في التفاوتات البشرية والاقتصادية".

وبالنسبة لكثير من البلدان المنخفضة الدخل التي ليست لديها إمكانية الوصول إلى رأس المال اللازم للتنمية وغير ذلك من الموارد، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً حاسماً للدعم، وإن كان تناقصاً. وفضلاً عن ذلك، فإن مشكلة الدين الخارجي تشكل عبئاً على كثير من هذه البلدان. وقد ثبت أن الترتيبات المتفق عليها لا تفي بغرض التخفيف من أعباء الديون، ولا يزال من المحتمل إيجاد استراتيجيات بديلة.

وفي ضوء هذه الخلفية تواصل جامايكا إصرارها على أن يظل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة هدفاً له الأولوية في جدول الأعمال العالمي. وفي سلسلة المؤتمرات العالمية التي انتهت مؤخراً بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، أظهرت الحكومات قدرتها على التعاون في تحليل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية.

وهذه المؤتمرات، مجتمعة، تمثل جهوداً عازمة على تحديد إطار للتعاون الإنمائي والالتزامات المتعددة الأطراف. وهذه المحافل العالمية ترفع مستوى الوعي بقضايا التنمية. ومن الخليل بنا الآن ألا يسمح للخمول بأن يسيطر. ولهذا، فمن الضروري أن نوفي بالالتزامات وأن نحقق الأهداف المتفق عليها دولياً والناجبة من هذه

بطريقة أكثر تماسكا وتناسقا. ونلاحظ في هذا الصدد العمل الجاري في إطار الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة للسلام والتابع للجمعية العامة. ونعترف بالحاجة إلى وجود وحدة للانتشار السريع، ونؤيد الجهد المبذول في هذا الصدد.

وفي ميدان نزع السلاح اتخذت مؤخرا خطوة هامة باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترى جامايكا أن هذه المعاهدة خطوة تعقبها خطوات، وتتطلع إلى المرحلة التالية، وهي اعتماد برنامج لتحقيق الهدف النهائي وهو نزع السلاح النووي الكامل. والدول التي تملك قدرات نووية تتحمل مسؤولية تنفيذ التزاماتها بنية صادقة، لا فيما يتعلق بالتجارب النووية وحدها، ولكن أيضا فيما يتعلق بعدم الانتشار.

أما مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة، فلا تزال تمثل تهديدا خطيرا للمجتمع. والمدى الذي وصلت إليه مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها يدل على أنها تتجاوز الحدود الوطنية والجغرافية. ومن هنا يكون الالتزام الوطني والتعاون الوطني مطلوبين للتصدي لهذه المشكلة. وإزاء هذه الخلفية، تؤيد جامايكا بقوة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨، لتناول مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها. وفي الوقت ذاته، يجب أن نعترف بأثر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة، والتي أفرزتها تجارة المخدرات غير المشروعة. وتقلقنا بوجه خاص الصلة القائمة بين الاتجار بالمخدرات والاتجار بالسلاح والأسلحة ذات القدرة العالية. ونحث الدول المنتجة لهذه الأسلحة أن تكون أكثر يقظة في فرض الرقابة على توزيعها وتصديرها بطرق غير قانونية.

ومنذ اجتمعنا في العام الماضي، حدثت تطورات هامة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية قانون البحار. فبعد إكمال الانتخابات لمختلف مؤسسات السلطة الدولية لقاع البحار بدأت السلطة أعمالها. ونحن نهني الأمين العام، السيد ساتيا نانندان، على انتخابه، ونعرب عن ثقتنا بأن قيادته وإرشاده سيمكثان السلطة من تنفيذ

التنازلات للنظم التجارية الخاصة. ويجب أن يحترم ذلك في نصه وروحه.

ونعتقد اعتقادا جازما بأنه من الخلق عدم اتخاذ أي إجراء لتقويض مصالحنا الحيوية أو لإلغاء الاتفاقات المنصفة الطويلة الأجل التي تؤثر على البقاء الاقتصادي نفسه لبعض البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشير إلى الإجراء الحالي الذي اتخذته تحالف المصالح الخاصة القوية فيما يتعلق بالشروط الخاصة التي يتمتع بها عدد من البلدان النامية من خلال ترتيبات مع الاتحاد الأوروبي. وقد اتضح بجلاء أن من شأن إلغاء الأفضليات أن يكون له أثر سلبي خطير على اقتصادات جامايكا وغيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي.

وبالتالي، يناشد وفد بلدي من يسعون إلى استخدام منظمة التجارة العالمية أداة لتقويض أسس اقتصادات الدول النامية الصغيرة أن يكفوا عن اتخاذ مسار العمل هذا. والهجوم الطائش على بروتوكول لومي للموز يثير قلقا عميقا لدى بلدي والبلدان الكاريبية الشقيقة المنتجة للموز التي قد تتعرض اقتصاداتها للتخريب إذا سمح بأن تنجح الإجراءات الأنانية لهذه المصالح القوية.

والاتجاه نحو العولمة اتجاه لا رجعة فيه، ولكننا لسنا جميعا قادرين على إجراء التعديلات اللازمة في الأجل القصير للتصدي لنتائج هذا الاتجاه. ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دور هام في مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وتحرير التجارة، وعلى تيسير دمجها في النظام التجاري العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بنشاط هذه الهيئة المجدد الذي تجلى في الدورة التاسعة للأونكتاد حيث أكدت الحكومات من جديد على أهمية ولاية الأونكتاد باعتباره مركز التنسيق لمعالجة القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية.

ومن الضروري أن نفضح ونقيم منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ السياسية والإنسانية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تبدأ في الربط بين مسألتي حفظ السلام وصنع السلام

واستراتيجيا في هذه العملية. وكما نعلم جميعا، فإن الجوانب المتعلقة بتشكيله ودوره تخضع للاستعراض في الوقت الراهن. ومما هو مسلم به قطعا أنه لا بد من أن نتحرك في اتجاه تعميق الديمقراطية وزيادة مشاركة الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات الحيوية التي تؤثر على المجتمع الدولي. واتساع عضوية الأمم المتحدة والتغيرات الهامة التي استحدثت في الظروف السياسية والاقتصادية في الدول الأعضاء يجب، بالتأكيد، أن تكون عوامل هامة في تحديد ما يلزم من تغييرات في تشكيل مجلس الأمن ومركز أعضائه.

إن جامايكا لا تلزم نفسها بأية صيغة جامدة للتغيير، إلا أن أية صيغة يتوصل إليها ينبغي أن تفي بالحاجة إلى المشاركة الديمقراطية التي تتمشى مع المساواة في السيادة بين الدول ومع التوزيع المنصف للمقاعد. والحاجة إلى الإصلاح ينبغي أن تتفق مع الإدارة السياسية المتزايدة لاستخدام آلية الأمم المتحدة للتسوية السلمية للنزاعات وللتعاون مع المصالحة تحت رعاية الأمين العام.

إن الإصلاح يجب ألا يكون هدفا في حد ذاته. والغرض من الإصلاح يجب أن يكون دعم القدرة على توفير قيادة سريعة الاستجابة ومسؤولة بالنسبة لمسائل السلم والأمن، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وحقوق الإنسان وحماية البيئة.

ونحن نتفهم ونؤيد الحاجة إلى إصلاح العملية الإدارية والتنظيمية في المنظومة، لكننا لا يمكن أن نقبل الإجراءات الانفرادية للإجبار على الإصلاح عن طريق الإمساك عن دفع الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. فقد أدى هذا إلى الوصول بالنظمة إلى حافة العجز عن دفع النفقات، كما أنه يعوق الجهود المبذولة للإصلاح وإعادة الهيكلة. ومما يُعد أكثر خطورة نتائج ذلك على البرامج الإنمائية للأمم المتحدة.

إن الأزمة الراهنة لن تحل حتى تسدد الدول الأعضاء متأخراتها وأنصبتها المقررة بسرعة ودون شروط. وفي الوقت نفسه، نعتزف بالحاجة إلى القيام بدراسة وثيقة للصيغة الحالية المتبعة لتحديد الأنصبة. ووضع أية صيغة جديدة يجب أن يقوم مبدأي الإنصاف وقدرة الدول على الدفع.

ولايتها. ومن الحيوي أن تتوفر للسلطة الموارد الكافية التي تكفل قيامها على أسس راسخة.

ونغتتم هذه الفرصة أيضا لنرحب بحدث تاريخي، وهو انتخاب أعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار في ١ آب/أغسطس. وننتطلع إلى افتتاح المحكمة في مدينتها المضيفة، هامبورغ، في وقت لاحق من هذا الشهر. وسيكون هذا الافتتاح معلما بارزا آخر على طريق تنفيذ اتفاقية قانون البحار.

ويجدر بنا أن نشير إلى الإنجازات الهائلة التي حققتها الأمم المتحدة في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي. فقد أبرم عدد كبير من الصكوك التي توفر الأسس القانونية للنظام المتعدد الأطراف. وهذه عملية دينامية تساعد في إضفاء مزيد من النظام على العلاقات الدولية. فضلا عن أن إنشاء محكمة جنائية دولية من ضمن المبادرات الأخيرة التي جرى بشأنها عمل مضموني. وقد شارك خبراء من جامايكا بنشاط في التطوير التدريجي للقانون الدولي. ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام في آلية النظام القانون الدولي.

ولكي تستجيب الأمم المتحدة لوفرة من التحديات، لا بد من تجديدها وإعادة تنشيطها. والرأي السائد يأخذ بضرورة أن نشرع على وجه السرعة في مهمة إجراء الإصلاح المطلوب بشدة لمنظومة الأمم المتحدة خدمة للمصلحة الجماعية. إن المبادرة الرامية إلى إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وتحسين أدائها وإنتاجيتها وفعاليتها من حيث التكلفة مبادرة هامة. واتخاذ القرار ٢٢٧/٥٠ - الذي يتضمن تدابير إضافية لإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما - يشهد على الجهود المبذولة لتحسين الجوانب التنفيذية لعمل المنظومة. وجامايكا ملتزمة بأن تعمل مع سائر الدول الأعضاء خلال هذه الدورة للجمعية العامة لمواصلة عملية تعزيز المنظومة.

ويبين استمرار النزاعات والصراعات الحاجة إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة لمعالجة هذه المشاكل. ولمجلس الأمن الذي يتمتع، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بولاية صون السلم والأمن الدوليين، أن يلعب دورا هاما

تنعقد هذه الدورة عقب أحداث هامة، وفي خضم تطورات عديدة. فقد أسفر المؤتمر الدولي الرابع للمرأة عن نتائج طيبة. والمحاولات مستمرة للتغلب على المصاعب الاقتصادية والنهوض بالتنمية والقضاء على الظواهر المهددة للبيئة. ومن حسن الطالع أن تبدأ هذه الدورة وشعور التفاوض يتصاعد، على ضوء التقدم المحرز لحل النزاع في منطقة البلقان. وبقدر ما كان الارتياح عاما لهذه الأحداث، يزداد القلق من استمرار اضطرابات مزمنة واندلاع حروب أهلية مدمرة.

ولمواجهة هذه الأحداث التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فإن المجتمع الدولي مطالب ببذل جهود أكبر لاحتواء هذه الاضطرابات والحروب. وفي هذا الصدد فإن العوائق أمام تنفيذ اتفاقيات السلم في أنغولا وليبيريا ينبغي تذليلها. وما يكفل الحل الجذري للنزاع القبلي في رواندا وبورندي يجب تطبيقه. وشعب الصومال الشقيق ما زال يعاني من مشاكل طال أمدها، ويتطلع إلى دعمنا لتحقيق مصالحه تلي مطالب كافة الصوماليين وتتجاوب مع آمالهم وطموحاتهم. ولا بد من وضع حد لمعاناة شعب العراق الشقيق برفع العقوبات عنه والمحافظة على وحدته وسلامه أراضييه، والتوقف الفوري عن أي عمل يستهدف النيل من سيادته وحرية اتخاذ قراراته.

إن بلادي تعرب عن بالغ قلقها إزاء التطورات الأخيرة في العراق. ونحن نعتبر العدوان الأمريكي على هذا البلد يشكل انتهاكا لسيادته وتدخلًا في شؤونه الداخلية. وقد أكدنا ونجدد التأكيد على أن من حق العراق أن يمارس سيادته على كامل أراضيه في إطار وحدته الترابية. وإن اعتبار الولايات المتحدة ممارسة العراق لحقوقه السيادية عدوانًا، في الوقت الذي يتعرض فيه العراق للعدوان الأمريكي، منطوق معكوس لا يمكن للمجتمع الدولي إلا رفضه واستنكاره.

إن النزاع في منطقة الشرق الأوسط، وقضيته المركزية فلسطين، ظل ضمن أولويات الأمم المتحدة لما يزيد على نصف قرن كامل. والآن ورغم كل ما يقال عن العملية السلمية، تبقى الحقيقة المؤكدة أن شعب فلسطين ما زال مشردًا عن وطنه، وأن الإسرائيليين ينكرون بمن بقي منه بالحصار الجماعي والطرده

إن جدول أعمال المسائل المطروحة علينا في هذه الدورة يبين أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. لقد أحرزنا تقدما في مجالات عديدة، حتى وإن كان بطيئا. ومن المهم أن نواصل بذل الجهود، عن طريق المناقشة والمفاوضات، لإيجاد حلول تزيل عن عالمنا تهديدات الحرب والصراع وألم الفقر والبؤس. وعن طريق جهودنا المشتركة يمكننا إحراز التقدم والتوصل إلى حلول توفيقية تجعل عالمنا أكثر أمنا وتعطي كل واحد منا نصيبا أكبر في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي سعادة السيد عمر مصطفى المنتصر.

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): أهنيئ السيد غزالي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. إن من دواعي سعادتي تبوءه لهذا المنصب الرفيع إشادة به شخصيا وبلده ماليزيا، التي تربطها ببلادي علاقات طيبة وصلات وثيقة تعززها أواصر الصداقة والتعاون. ووفد بلادي على ثقة بأن خبرته السياسية وحنكته الدبلوماسية ستساعدنا على إنجاح أعمال هذه الدورة. أنه يتسلم مهمته من سلفه السيد ديبغو فريتاس دو أمارال، وأغتتم هذه الفرصة لأعرب له عن امتناننا، على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

لقد برهن الدكتور بطرس بطرس غالي، بحكم خبرته الطويلة وإدراكه الواسع للقضايا العالمية الراهنة، وإلمامه بجوهر المنازعات الإقليمية، على قدرة فائقة في تسيير دفة المنظمة. ولهذا فإنه يحظى بتأييدنا الكامل للاستمرار في إدارتها. ولكونه يحظى بتأييد عالمي واسع عبّرت عنه منظمات إقليمية عديدة، فإننا على ثقة بأن هذه الجمعية ستدعم إعادة تعيينه أمينا عاما لهذه المنظمة، ليتمكن من مواصلة المسيرة التي بدأها في إعادة هيكلة الأمم المتحدة، والنهوض بها، وتعزيز دورها، حتى تضطلع بكامل مسؤولياتها في تحقيق مقاصد الميثاق: وهي إقرار السلام، والعدل، والمساواة والنهوض بالتنمية.

الفرنسية. ورغم أن مشيحي هذه الاتهامات لم يقدموا براهين أو أدلة بشأن ما يدعون، فقد أعلنت بلادي استعدادها للكشف عن كل الحقائق المتصلة بالحادثتين، وبأشرت التحقيق مع من تدعي السلطات الأمريكية والبريطانية بأن لهم علاقة بحادثة طائرة البانام (١٠٣). وطلبت من السلطات في البلدين مساعدتها في إتمامه. وبدلاً من تجاوب تلك السلطات مع هذا المطلب، الذي يندرج في الإطار القانوني للخلاف، سبست الدول الثلاث المشكلة بالكامل، ولجأت الى مجلس الأمن وفرضت القرار ٧٣١ (١٩٩٢). ورغم ذلك وحرصاً من الجماهيرية على تسوية كافة المسائل المتصلة بالخلاف، أعلنت قبولها لهذا القرار، وقامت بإجراءات عملية استجابة له. فقد أدانت الإرهاب الدولي بكافة أشكاله، وأعلنت التزامها بأية إجراءات يقرها المجتمع الدولي لمكافحة. وحرص ليبيا على القضاء الكامل على الإرهاب تضمنه المشروع الحضاري الوارد في الوثيقة A/46/840، الذي دعا الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة، لدراسة أسباب وأبعاد هذه الظاهرة ووضع الوسائل الكفيلة بالقضاء عليها. وتعاونت الجماهيرية مع حكومة المملكة المتحدة، للكشف عن العناصر التي تتهمها بريطانيا بالتورط في أعمال إرهابية. وفي البيان الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والمعتم بالوثيقة S/1995/973 أبلغ البريطانيون مجلس الأمن، بأن الردود الليبية على تساؤلاتهم حول العلاقة مع الجيش الايرلندي تعتبر مرضية، وتتفق مع توقعاتهم. وقد تعاونت ليبيا مع قاضي التحقيق الفرنسي الذي قام بزيارة لها في الفترة ٥ الى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، وقدمت له السلطات الليبية المختصة كافة التسهيلات لإنجاز مهمته. وقد صدرت تصريحات فرنسية إثر ذلك تشيد بالتعاون الإيجابي الذي تم مع القاضي الفرنسي من قبل السلطات الليبية.

ولقد عرضت الجماهيرية حلاً عديداً لمحاكمة المشتبه في أن لهما علاقة بحادثة الطائرة الأمريكية. واقترحت أن يمثل أمام محكمة يتم الاتفاق على مكانها. وعرضت اللجوء الى محكمة العدل الدولية، بعدما رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا تطبيق الاتفاقية المختصة بقمع الأعمال غير القانونية المخلة بأمن الطيران المدني، وهي اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩١. ورغم أن كلا البلدين طرف فيها. كما قبلت بمقترح جامعة الدول العربية الذي يقضي بمحاكمة المشتبه

العشوائي، في تجاهل تام منهم للتسديد الدولي لممارساتهم، وفي تحد كامل للانصياع للإرادة الدولية التي تدعم النضال المشروع للشعب الفلسطيني وتدعو إلى احترام القرارات الدولية التي تطالب بالتنفيذ التام لكافة حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها عودته إلى وطنه وتقرير مصيره.

إن ما تأكد منذ اغتصاب الإسرائيليين لأرض فلسطين هو أن الاحتلال والتوسع كانا ولا يزالان سياسة ثابتة لتحقيق أطماعهم. فاستيطانهم يزداد كل يوم. والسجون تمتلئ بالآلاف. والبيوت تنسف دون سبب. والتصريحات الاسرائيلية المستهتره، التي تؤكد بأنه لا حق للفلسطينيين في دولة مستقلة، تتكرر كل يوم. كما تتكرر اعتداءاتهم على جنوب لبنان. ويعمل الإسرائيليون على تكريس احتلالهم للجولان السوري. ويتمادون في تهويد القدس، بما في ذلك التخطيط لهدم أهم رمز إسلامي مقدس، ألا وهو المسجد الأقصى الشريف. إن هذه التصرفات الإسرائيلية تؤكد جميعها على أنهم لا يريدون سلاماً. وأن انضمامهم لما يسمى بالعملية السلمية لا يعدو أن يكون ستاراً يتخفون وراءه سعياً لفرض إرادتهم على الأمة العربية حتى ترضى بالاستسلام الذي يكرس احتلالهم ويزيد من تفوقهم. إن بلادي أعلنت صراحة، بأن ما تسمى بإجراءات السلام الحالية، لن تقود الى حل حقيقي ودائم. وقد أثبتت الأحداث سلامة تحليلنا وعمق رؤيتنا. إن السلام العادل والحقيقي والشامل لن يتأتى والإسرائيليون يسفكون دماء الشعب الفلسطيني، ولن يستقيم في ظل الإرهاب النووي الاسرائيلي، والإصرار على نكران الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ولكن السلام يتحقق فقط، بعودة الفلسطينيين الى بلادهم، وإقامة دولة مستقلة ديمقراطية في فلسطين عاصمتها القدس الشريف، يعيش فيها العرب الفلسطينيون واليهود على حد سواء، على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا. وما عدا هذا الحل يتجاوز الحقائق التاريخية ويفتقر للواقعية، ولا يقود إلا لمزيد من سفك الدماء، وإبقاء المنطقة بؤرة توتر لا ينعم فيها أحد بالأمن والسلام.

ومنذ خمس سنوات مضت، اتهمت دول غربية ثلاث، هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، مواطنين ليبيين بالضلوع في حادثة طائرة البانام الأمريكية وفي حادثة طائرة يو. تي. أي

المسؤولون في البلدين أن ليبيا دولة غير محبة للسلام، وهذه فرية أخرى. فالجماهيرية من المحبين للسلام، آمنت به منهجا وممارسته سلوكا. ودورها في تسوية المشاكل بين الدول بالوسائل السلمية، جسده دورها النشط لتحقيق المصالحة بين السودان وأوغندا، وبرز في جهودها التي تكللت بالنجاح في تحقيق المصالحة بين الفلبين وجبهة تحرير "مورو".

إن إثارة ما أصبح يعرف بأزمة "لوكربي" يدخل ضمن هذه الادعاءات الباطلة والتهم المملفة، ويؤكد على حقيقة ذكرناها منذ البداية، وهي أن هذه المشكلة مصنعة، وخلق بنية مبيتة، هدفها معاقبة الشعب الليبي على مبادئ يؤمن بها، ومواقف يدافع عنها. وكأن مثيري هذه الأزمة لم يكتفهم ما عاناه الشعب الليبي من متاعب وآلام، على يد المستعمرين والفاشيين، الذين أداروا على أرضه حربا قتلت وشردت مئات الآلاف من أبنائه، وبثوا في مزارعه وتحت بيوته الملايين من الألغام، التي ما زالت تفتك بحياة الأبرياء منهم، وتعرقل الجهود الليبية لحماية البيئة، ومقاومة التصحر، والسعي للتوسع في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإن لم يكن الهدف من خلق هذه الأزمة معاقبتنا على مبادئ نتمسك بها ومواقف ندافع عنها، فلماذا رفضت هاتان الدولتان منذ البداية تطبيق الاتفاقية الدولية ذات الاختصاص، وهي اتفاقية مونتريال؟ ولماذا جوبه طلب اللجوء الى التحكيم الدولي أو المحاييد باعتراض مطلق؟ ولماذا أقحمتا مجلس الأمن في هذه المشكلة القانونية، البعيدة كل البعد عن اختصاصه؟ ولماذا سارعتا بفرض العقوبات علينا، وبعد شهرين فقط من بدء هذه الأزمة؟ وكيف أعطت هاتان الدولتان لنفسهما حق المشاركة في التصويت على القرار ٧٣١ (١٩٩٢)، وهو ما يتعارض مع الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق؟ ولماذا ترفض الحكومتان البريطانية والأمريكية أية مبادرة لحل الخلاف عن طريق الحوار والتفاوض؟ ثم ما هو مبرر تعنتهما ورفض مقترح جامعة الدول العربية الذي قبلته ليبيا؟ ولما تصر هذه الدول على اتهام مواطنينا في الوقت الذي تكشف فيه حقائق نشرت في كتب وصحف عديدة تدحض ما ادعوه، وتؤكد على أن الحادثة دبرتها أجهزة مخابراتية محترفة لتغطية أعمالها المشبوهة؟ ثم لماذا تدفع هذه

فيهما في مقر محكمة العدل الدولية بلاهاي، بواسطة قضاة اسكتلنديين، ووفقا للقانون الاسكتلندي. وكل هذه الحلول التي عرضتها الجماهيرية، أو قبلت بها، تم التأكيد عليها في أكثر من مناسبة، وأمام محافل عديدة بما فيها هذه الجمعية. وهذا رد كاف على من يدعي بأن ليبيا ترفض محاكمة المشتبه فيهما، وفي مقدمتهم الرئيس كلنتون، الذي ذكر ببيانه في الثالث والعشرين من الشهر الماضي، أن ليبيا ترفض تسليم الأشخاص المسؤولين عن تفجير طائرة البانام. فليبيا لا تعترض أن يمثل المشتبه فيهما أمام المحاكمة. وكل ما تريده هو أن تضمن لهما محاكمة محايدة وعادلة ونزيهة، بعيدا عن أي تأثيرات سياسية أو إعلامية، خاصة أن المسؤولين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة يروجون في تصريحاتهم القول بأن المواطنين الليبيين مذنبان ويجب الاقتصار منهما، مما جعل الإدانة مقررة سلفا، وقبل إجراء التحقيق، بل قبل مثولهما أمام القضاء.

ولقد نال تعامل الجماهيرية مع الخلاف تأييدا واسع النطاق، عربيا، وأفريقيا، ودوليا. وأعلنت منظمة المؤتمر الإسلامي تضامنها معنا. وقمة حركة عدم الانحياز أيدته في جاكارتا. وجددت دعمها له في قرطاجنة. وساندته بقوة القمة العربية بالقاهرة. وكررت منظمة الوحدة الأفريقية تأييدها له، بدءا من قمة القاهرة عام ١٩٩٣ وحتى القمة الأخيرة في ياوندي. وعندما جوبهت الدول الثلاث بهذه المواقف، التي تؤكد على القناعة التامة بأن ليبيا استجابت لمطالب قرارات مجلس الأمن، بدأت في إقحام مسائل أخرى، بعيدة عن الخلاف وإطاره. تحاول بريطانيا والولايات المتحدة التنصل من مسؤوليتهما بخلق المشكلة، وتصوير الخلاف على أنه بين ليبيا والمجتمع الدولي. أليس هذا قلبا للحقائق؟ إذ كيف يكون الخلاف ليبيا دوليا في الوقت الذي يزداد فيه التأييد الدولي للمواقف الليبية، ممثلا في منظمات اقليمية ودولية يزداد سكانها على ثلثي سكان العالم؟ وقد أتت الحكومتان بفرية جديدة، فقالتا إن ليبيا تتحدى الشرعية الدولية، والحقائق تفند ذلك تماما. فليبيا من أكثر الدول التزاما بأحكام القانون الدولي، والدليل هو تنفيذها لحكم محكمة العدل الدولية في خلافها الترابي مع تشاد، رغم أنه جاء في غير صالحها. ويدعي

يكتفوا جهودهم من أجل فضح الممارسات الظالمة، التي تنتهجها الولايات المتحدة وبريطانيا لإطالة أمد الحصار على شعب صغير، وأن ينفذ أعضاء هذه الجمعية عمليا قرار رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في قرطاجنة، والرؤساء العرب في قمة القاهرة، والرؤساء الأفارقة في قمة ياوندي، بعدم الاستمرار في الامتثال لقرارات العقوبات، والنظر في السبل الممكنة لتجنيب الشعب الليبي مزيدا من الأضرار، إذا ما استمرت الدول الغربية في رفض مبادرات الحل السلمي.

تولي الجماهيرية العربية الليبية أهمية بالغة لتوطيد الأمن وتنشيط التعاون في البحر الأبيض المتوسط. وتجدد قناعتها بأن الاستقرار في هذه المنطقة لن يتحقق إلا بالتوقف عن اجراء المناورات العسكرية به، وغلغ القواعد العسكرية الأجنبية فيه، وسحب الأساطيل الأجنبية من مياهه، وإيجاد صيغة سلمية، بعيدة عن سياسة الاستقصاء تمكن بلدان هذا البحر من المساهمة في تعزيز أمنه والنهوض بالتعاون فيه. والجماهيرية بحكم موقعها المتميز في هذه المنطقة، وما تتمتع به من استقرار، يمكنها أن تلعب دورا هاما في توطيد الأمن في البحر المتوسط، من خلال تخفيف الهجرة من الأقطار بجنوبه الى البلدان في شماله، ومن خلال القضاء على الحركات الهدامة التي استغللت الإسلام، وهو منهم بريء، في زعزعة الاستقرار في عدد من الدول المطلة عليه. وستلعب الجماهيرية دورا أكبر في هذه الميادين إذا ما رفعت العقوبات المفروضة عليها، وتوقفت المحاولات الخارجية لزعزعة أمنها واستقرارها.

تؤيد بلادي منع انتشار الأسلحة النووية في سياق السعي لحظر وتدمير كل أسلحة الدمار الشامل. ونحن نرحب بما أبرم من معاهدات واتفاقيات دولية، لكفالة السيطرة على هذه الأسلحة الفتاكة بغية تدميرها. وترحب بلادي على وجه الخصوص بإبرام معاهدة جعل أفريقيا منطقة لا نووية. ومع ذلك فإننا نرى أن تدابير أخرى يجب أن تتخذ لضمان القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تحديد جدول زمني لتدمير هذه الأسلحة. ومن الضروري اتخاذ اجراءات صارمة وعقابية ضد دولة كبرى نووية، نقلت مواد نووية الى أراضيها، ولا تزال تماطل وتسوف في التخلص منها

الدول مجلس الأمن للتعامل بسياسة المعايير المزدوجة، حيث فرض على ليبيا عقوبات بموجب الفصل السابع، وهي لم تهدد أحدا أو تسلك مسلحا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر في الوقت الذي تمنع فيه المجلس من تطبيق نفس الفصل على دولة كبرى قامت المئات من طائراتها بالعدوان على بلادنا، وقصفت مدننا وسكانها نيام، وما زالت تمارس إرهاب الدولة علينا بتجميد أموالنا، وفرض جزاءات فردية ضدنا، وترفض الاستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨/٤١، الذي يطالبها بتعويض شعبنا عن الأضرار التي لحقت به من جراء عدوانها الغاشم علينا في نيسان/أبريل ١٩٨٦؟

لقد سعت الجماهيرية العربية الليبية الى حل الخلاف. وكل ما طلبته هو أن يسوى وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي. وبلادي تشعر بالارتياح لأن تعاملها مع هذه الأزمة أيدته أغلب دول العالم. وهنا لا يفوتني أن أحيي دول حركة عدم الانحياز، وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، ودول منظمة الوحدة الأفريقية، وأقطار جامعة الدول العربية، لتثمينهم جميعا مواقفنا وفهمهم جديتنا لإيجاد حل سريع وعادل، ونخص بالشكر أعضاء مجلس الأمن الذين قدروا استجابتنا وحاولوا إنصافنا وسعوا لرفع العقوبات الظالمة عنا.

إن معاناة الشعب الليبي من العقوبات وردت بالتفصيل في الوثيقة S/1996/717. وأشار باختصار الى أن العقوبات تسببت حتى الآن في وفاة ٢٢٤٠ شخصا، نتيجة الحوادث على الطرق البرية، وهناك ما يزيد على ١٢٠٠٠ شخص يعانون من إصابات خطيرة وعاهات مستديمة بسبب هذه الحوادث. كما نجم عن العقوبات أضرار مادية تجاوزت ١٨ مليار دولار. وليس هناك من مبرر للسكوت على هذا الإجحاف والظلم واستمرار هذا الباطل. لقد كررت أغلب دول العالم مطالبتها بالإسراع في حل أزمة لوكربي وفقا للمواثيق والقوانين الدولية. وقد قبلت الجماهيرية ذلك. والعقبة هي التعنت الأعمى والمطالب غير المنطقية للحكومتين الأمريكية والبريطانية. وإذا ما استمرت الحكومتان في تعنتهما، ورفض حل الخلاف بروح العدل والنزاهة، وتخفيف المعاناة التي يتكبدها شعبنا منذ أكثر من أربع سنوات، فإنه لم يعد أمام الشعب العربي الليبي إلا أن يهيب بأصحاب الضمائر الحرة في هذا المحفل، لكي

مجلس الأمن. ونحن نعتقد أن هذه العملية التي انخرطت فيها الدول الأعضاء منذ مدة، ينبغي الإسراع باختتامها، واتخاذ إجراءات تكفل تعزيز سلطات الجمعية العامة، بما في ذلك معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين.

ونحث على أن تسفر المفاوضات عن تدابير تمكن مجلس الأمن من أن يضطلع بولايته على نحو أفضل، وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق، وأن تركز زيادة العضوية فيه لا على أساس انتقائي، بل على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، والتوزيع الجغرافي العادل، ومراعاة مصالح البلدان النامية، التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

إن امتياز النقض الذي أصبح محل اهتمام معظم الدول، يجب أن يكون لب العملية الإصلاحية، فلم يعد هناك ما يبرر الإبقاء عليه، والساحة الدولية الجديدة تتطلب وجود مجلس أمن دولي ديمقراطي، لا مجلسا تنفرد فيه القلة بحقوق تنطوي على تمييز بين أعضاء المنظمة. وبلادي، التي حملت لواء المطالبة بإلغاء امتياز النقض، تطالب من جديد بأن تتضمن التدابير الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن إجراءات تؤدي في النهاية إلى إزالة هذا الامتياز، باعتباره يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ويتناقض مع الديمقراطية، كما أن الإبقاء عليه من شأنه عرقلة جهود المنظمة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وصونهما.

إن أمن العالم لن يتحقق دون معالجة المشاكل الاقتصادية وكفالة التنمية. وباستعراض الحالة الدولية يظهر أن الوضع الاقتصادي ومستوى النمو في أغلب البلدان النامية ما زال يعاني من المشاكل. وليس من المبالغة في شيء القول بأن هذا الوضع مرشح للتفاقم، إذا لم تتخذ تدابير فعّالة تعكس اتجاهه. إن ميثاق الأمم المتحدة يركز على قاعدتين أساسيتين هما: صون السلم والأمن الدوليين، والتعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والارتباط الوثيق بين القاعدتين يقتضي من الأمم المتحدة العمل لتحقيق كليهما، وعلى أساس متكافئ. ونحن نعتقد أنه ليس في الإمكان توفير بيئة اقتصادية دولية ملائمة بدون

تحت إشراف دولي. ومن الأهمية وضع صك دولي يضمن أمن وسلامة الدول غير النووية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وافقت عليها الجمعية العامة أخيرا، لا ترقى إلى ما تطمح إليه شعوب العالم، وهو القضاء الكامل على جميع التجارب النووية. فصيغة المعاهدة تتركس الأمر الواقع فقط ومن شأنها إجهاد الجهود للوصول إلى هدف تحقيق عالم خال تماما من الرعب النووي. وفي سياق التدابير الأخرى التي ينبغي اتخاذها للقضاء على الأسلحة النووية، فإنه لا بد من إجراءات دولية جادة تكفل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. والجمهورية تولى هذه المسألة أهمية خاصة. فمناطقنا يتهددها خطر بالغ ناجم عن امتلاك الاسرائيليين لأسلحة نووية رهيبة تزيد على مائتي رأس نووي، ومنشآت نووية يرفضون وضعها تحت المراقبة الدولية. ومن دواعي القلق أنه، بالإضافة إلى الإرهاب النووي الإسرائيلي، الذي يهدد كل يوم حياة سكان المدن والقرى العربية، هناك دولة كبرى نووية لا تحاول غض الطرف عنه فحسب، بل تعمل على تعزيز وتطوير قدراته، في الوقت الذي تهدد فيه أية دولة عربية حتى وإن قامت ببناء مصنع للأدوية بحجة إنقاذ العالم من الأسلحة الكيميائية. إن وجود الترسانة النووية الاسرائيلية وضع لا يمكن التهاون بشأنه أو السكوت عليه. وإذا كان المجتمع الدولي حريصا على أمن واستقرار منطقتنا، فعليه اتخاذ الإجراءات التي تكفل انضمام الاسرائيليين إلى معاهدة منع الانتشار النووي، ووضع منشآتهم النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحديد جدول زمني لتفكيك ما لديهم من مخزون نووي. وإذا ما استمر الفشل في إلزام الاسرائيليين بذلك فإنه بات من المشروع لدول المنطقة، دفاعا عن النفس، امتلاك الوسائل التي تضمن أمنها ومواجهة الخطر النووي الإسرائيلي الذي يهدد وجودها.

لقد شهد العالم تغييرات هائلة. ومواكبتها تتطلب إعادة تشكيل الأمم المتحدة حتى تستجيب على نحو أفضل للاحتياجات الدولية وتلبي اهتمامات ورغبات الدول الأعضاء.

وتابعت بلادي المفاوضات الهادفة إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة، والمفاوضات الرامية إلى إصلاح

الإجراءات اللازمة والفعّالة التي تضمن إنهاء كافة التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة على عدد من الدول النامية، تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة التي تحرم قيام أية دولة بسن قوانين تتجاوز ولايتها الوطنية، واللجوء إلى تدابير قسرية لإكراه دولة أخرى للتنازل عن ممارسة حقوقها السيادية.

لا تفصلنا إلا سنوات قليلة عن بداية قرن جديد. والمدة من الآن وحتى بدء القرن القادم يجب علينا نحن الأعضاء في المجتمع الدولي استغلالها لكي نزيل كافة رواسب العقود الماضية، التي اتسمت بالتوتر والمواجهة، ولكي نضمن، ونحن ندخل الألفية الثالثة، أن نكون في عالم يسوده نظام قائم على أساس العدل والمساواة واحترام الخيارات السياسية والاقتصادية للشعوب، نظام يحقق الالتزام الكامل بالقانون الدولي، وبمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة؛ نظام يحمي ويعزز حقوق الإنسان، ويدعم الجهود للقضاء على الفقر والمعاناة والشقاء والصراعات والمشاحنات والحروب، نظام لا تتطلع فيه دول معنية لفرض هيمنتها واستغلال نفوذها؛ نظام يدعم حل الخلافات بالطرق والوسائل السلمية؛ نظام متاح فيه الفرص لكل الشعوب للتطلع إلى الأمام والتغافل بالمستقبل. إن الأمم المتحدة تظل أنسب محفل، وأفضل أداة لبلورة توافق عالمي في هذا الصدد. فلنصلح هذه المنظمة وندعمها، لتحقيق هذه المطالب التي ننطلق جميعاً من أهدافها ومقاصدها، وهي السعي لإقرار السلم والأمن، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما يحقق تقدم وازدهار ورفاه الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أرمينيا، سعادة السيد فاهان بابازيان.

السيد بابازيان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ونظراً لما يتمتع به من موهبة وخبرة، فإنني على ثقة بأنه سيقود هذه الدورة في الإنجاز الناجح للمهمة النبيلة التي أناطها ميثاق الأمم المتحدة بالجمعية.

تعزير المشاركة العالمية من أجل التنمية. وهذا يتطلب استئناف الحوار بين الشمال والجنوب، وتمكين البلدان النامية من المشاركة عملياً في صنع القرارات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي الدولي.

وفي هذا السياق فإن الالتزامات التي قطعت للنهوض بالتنمية في الدول النامية يجب معالجتها بطريقة واقعية تكفل وقف الحمائية التجارية ضد صادرات هذه الدول، ورفع القيود على نقل التقنية، وتقديم أسعار مجزية لسلعها الأساسية. ومن المهم إعطاء أولوية خاصة للوضع الاقتصادي في أفريقيا، وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنميتها. وفي سياق الخروج بالقارة من دائرة التخلف، فإن على الدول الغربية واجبا أدبيا حيال مساعدة أفريقيا بسبب ما عانتها خلال فترة استعمار هذه الدول لها من استغلال لثرواتها، وسرقة لمواردها الطبيعية، وحرمانها من فرص النمو والتقدم.

وفي إطار جهود الجماهيرية من أجل الدفع قدماً بتنميتها الاقتصادية، والمحافظة على البيئة، والتوسع في مجال الاستصلاح الزراعي، وتوفير مياه الشرب، احتفل الشعب الليبي، في غمرة ابتهاجه بإطلالة العام الثامن والعشرين لثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر، بإنهاء المرحلة الثانية من مشروع النهر الصناعي العظيم، ووصول مياهه إلى مدينة طرابلس حيث الكثافة السكانية والأراضي الصالحة للزراعة. وقد حقق الشعب الليبي هذا الإنجاز رغم استمرار الحصار، ورغم الممارسات الاقتصادية القسرية التي فرضت عليه منذ ما يزيد على عقد كامل، وشدت أخيراً بسن قانون طالت أحكامه شركات الدول التي تتعامل معنا، وهو ما يعد انتهاكاً فاضحاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وتجاوزاً متعمداً على قواعد القانون الدولي، ومخالفة صريحة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية. لقد تابعت بلادي باهتمام ردود الفعل التي تعبر عن السخط والتنديد لسن هذا القانون. ونحن نعرب عن ارتياحنا لإدراج هذه المسألة ضمن جدول أعمال هذه الدورة. ونتطلع إلى أن توليها الدول الأعضاء القدر الكافي من المناقشة والدراسة، والتوصل في نهاية المطاف إلى إجراء يكفل إفضال هذا القانون، الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله فرض قوانينها على المجتمع الدولي. كما نتطلع إلى أن يتخذ هذا المحفل

الانضاق الاجتماعي صوب أضعف الفئات مهمة ذات أولوية عليا. ويركز البرنامج على تحسين توجيه شبكة الضمان الاجتماعي نحو الأهداف السليمة وتكثيف الجهود الرامية الى ترشيد الانضاق الاجتماعي.

ولئن كان كل بلد مسؤولا عن سياسته الاقتصادية من أجل التنمية، وفقا لحالته وظروفه المعينة، تتطلب إعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين في جميع البلدان جهودا منسقة من جانب المجتمع الدولي. وينبغي هنا إيلاء اهتمام خاص الى احتياجات البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، على ألا يمس ذلك المساعدة الانمائية المقدمة الى البلدان النامية.

وإكمال عملية الانتقال وإدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي واشراكها الفعال في المؤسسات المتعددة الأطراف سيحدث أثرا إيجابيا ليس على هذه البلدان نفسها فحسب بل وعلى الاقتصادي العالمي كذلك.

ومع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية بأن يكفل، في ظل طابع ولايته المتعدد الأبعاد والمتكامل، أن تكون منظومة الأمم المتحدة مهيأة لتولي زمام القيادة في الوفاء بالالتزامات المقدمة في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية.

وفي هذا السياق، تمثل مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل افريقيا التزام المنظومة بالعمل المتضافر وتجدد التزامها بدعم تنمية افريقيا. وهذه المبادرة، التي أعلنها الأمين العام في شهر آذار/مارس الماضي، هي أكبر عمل منسق في تاريخ الأمم المتحدة. وفي حين أن من الواضح أن تنفيذ المبادرة ستقوده الحكومات على المستوى القطري، فإن وكالات الأمم المتحدة ستعتبر نفسها تتحمل مسؤولية متبادلة عن تحقيق أهداف هذه المبادرة.

وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة ومنظمة التجارة العالمية، دورا رئيسيا في العمل على

وأود كذلك أن أعرب عن تقديري وشكري لسلفه، السيد ديبغو فريتاس دو أمارال، على قيادته الرائعة في إنجاز مهام الدورة الماضية.

لقد قدمت نهاية الحرب الباردة حافزا حاسما للعولمة من خلال إتاحة الفرصة أمام الاقتصادات الاشتراكية سابقا لكي تشغل مكانها الحقيقي بها في الاقتصاد العالمي. فالتحديات التي يفرضها التحول الفائق السرعة لا تتضح بصورة جلية في أي مكان آخر بقدر ما تتضح في الانتقال الحالي لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

وبالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العسيرة الناجمة عن التغيرات غير العادية التي تعصف بالبلد، تفاقمت عملية الانتقال في أرمينيا بسبب الحصار الذي تفرضه أذربيجان المجاورة على النقل والطاقة، والدمار الذي ألحقه الزلزال الهائل في ١٩٨٨، والصراع بين ناغورنو - كاراباخ وأذربيجان، ووجود ما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ.

وعلى الرغم من هذه الظروف الخطيرة، فإن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها عقب صدور إعلان الاستقلال في عام ١٩٩١ قد تواصلت واتسع نطاقها إبان العام الماضي. ووضعت حكومة أرمينيا، بعد أن حققت قدرا معقولا من الاستقرار الاقتصادي، برنامجا اقتصاديا متوسط الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وأهداف سياسة أرمينيا المتوسطة الأجل هي الحفاظ على الاستقرار المالي وإنشاء مؤسسات وآليات اقتصاد سوقي قبل نهاية فترة البرنامج من أجل إرساء الأساس اللازم للنمو المستدام وميزان للمدفوعات قابل للاستمرار. وتمشيا مع هذه الاستراتيجية، تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي في رفع معدل النمو الاقتصادي من ٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٨؛ وخفض نسبة التضخم إلى ٨ في المائة قبل نهاية عام ١٩٩٨؛ وتضييق العجز في الحساب الجاري من ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥ إلى ١٢ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي إطار معالجة الضغوط الاجتماعية التي تنطوي عليها عملية الانتقال، تظل إعادة توجيه

التنسيق داخل المركز وتوطيد مهام حقوق الانسان في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن أرمينيا تعتبر مسألة تقرير المصير في مظاهرها العديدة حقا من حقوق الانسان غير قابل للتصرف. وفي ضوء هذا لا يزال الصراع الناشب في ناغورني كاراباخ يمثل مصدر قلق لحكومة أرمينيا ولا يزال ايجاد حل سلمي لهذا الصراع يشكل الأولوية العليا في السياسة الخارجية لأرمينيا. وقبل بضعة أشهر، في ١٢ أيار/مايو، احيينا الذكرى السنوية الثانية لوقف اطلاق النار في صراع ناغورني كاراباخ. وفي الوقت نفسه، قامت أطراف الصراع بإطلاق سراح جميع أسرى الحرب والرهائن الذين حددت هويتهم لجنة الصليب الأحمر الدولية. وهذه تطورات نعتبرها مشجعة ومفضية الى عملية السلام الشاملة والى تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات.

وخلال العام الماضي، تواصلت المفاوضات فيما بين الأطراف داخل مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التوصل الى اتفاق سياسي. ونعتقد أن توقيع الاتفاق يوفر أفضل أمل لتدعيم وقف اطلاق النار ولجعل عملية السلام عملية لا رجعة فيها. إن عناصر الاتفاق السياسي، ومن أهمها الأحكام المتعلقة بأمن ناغورني كاراباخ، سوف تشكل في نهاية المطاف جزءا لا يتجزأ من أي تسوية بغض النظر عن المركز النهائي لناغورني كاراباخ.

وفي هذا العام أيضا، اتخذت الأطراف خطوة إضافية لإقامة مسار ثان للتفاوض عن طريق اجراء اتصالات فورية ومباشرة، وفقا لما طلبه اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في بودابست في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد أجريت حتى الآن عدة جولات من المحادثات بين أرمينيا وأذربيجان بحثت فيها الجوانب العامة للمسائل الرئيسية. ونأمل أن يشارك ممثل ناغورني كاراباخ في الجولات المقبلة، لأننا نعتقد بقوة أنه لا يمكن التوصل الى حل نهائي دون اشتراك كاراباخ اشتراكا مباشرا في المداولات.

ويظل حل الصراع في كاراباخ حلا سلميا يمثل أعلى أولويات أرمينيا. وإن أرمينيا ملتزمة بالمحادثات

زيادة الانسجام والتكامل والتنسيق في صنع السياسات الاقتصادية العالمية. وينبغي على الجمعية العامة أن تمارس دورا قياديا أكبر في مجال السياسات المتعلقة بالمسائل الانمائية ما دام ميثاق الأمم المتحدة يزود الجمعية بولايات عريضة فيما يتعلق بهذه المسائل. ووفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل تقوية دوره بوصفه الآلية المركزية لتنسيق سياسات وأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما. وخلق المجلس أن يوفر التوجيه والتنسيق الشاملين الى نظام الأمم المتحدة الانمائي. ويجب على المجلس أيضا أن يشجع المتابعة المنسقة للنتائج التي تسفر عنها المؤتمرات الدولية الكبرى.

ولقد مثلت التوصيات التي اعتمدها الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وبشأن الترتيبات الجديدة للمشاورات مع المنظمات غير الحكومية - مثلت خطوة كبرى الى الامام.

إن الديمقراطية الحديثة هي النظر السياسي للنظام الاقتصادي السوقي، والاثنان صنوان. فنجاح الديمقراطية يتطلب حوارا مستنيرا ومتحضرا واحترام حكم القانون والعملية الديمقراطية، بما في ذلك الاعراب عن الارادة العامة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

ولقد دلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي تحتدم فيها المنافسة على مدى حيوية العملية الديمقراطية في أرمينيا. وإعادة انتخاب الرئيس ليفون تير - بيتروسيان تبين بجلاء ارادة الشعب المؤيدة للسياسات التي انتهجتها الحكومة حتى الآن على أساس برنامج واضح وخطة تنمية ممكنة التحقيق.

ولا يمكن تحقيق التنمية دون احترام جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية. وتؤيد أرمينيا بقوة الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الانسان من أجل إعادة تشكيل مركز حقوق الانسان. ويتعين على الدول الأعضاء أن تواصل العمل من أجل تحسين

أرمينيا موقفا غير مبال تجاه الحالة المالية للأمم المتحدة.

وأود أن أطمئن الجمعية إن أرمينيا ستبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها الأساسية. بيد أن هناك حاجة عاجلة لاعتماد مجموعة تدابير عالمية لحل الحالة المالية الخطيرة للأمم المتحدة. ويجب أن تتضمن هذه التدابير، في جملة أمور، مراجعة جدول الأنصبة المقررة حتى يعكس على نحو سليم بقدر الامكان مبدأ القدرة على الدفع.

واسمحوا لي بأن أختتم بأن أتمنى للجمعية العامة كل نجاح في العمل الجاد الذي تواجهه في هذه الدورة. وبتعهد أرمينيا بتقديم أقصى قدر من التعاون النشط والفعال مع وفود الدول الأخرى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في مداولات هذه الجلسة.

طلبت عدة وفود الكلمة ممارسة لحق الرد. وأذكر الوفود بأن بيانات ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أبو الحسن شاه رضا (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم تقدم وزير خارجية الامارات العربية المتحدة بعدة مزاعم لا أساس لها ودعاوى غير مقبولة ضد وحدة أراضي بلدي. وليس لهذه الدعاوى أي أساس تاريخي أو قانوني. وقد أوضحنا موقفنا تماما في هذا الشأن في مناسبات سابقة. وإننا علاوة على ذلك، لا نرى أي فائدة حقيقية في اتخاذ نهج بلاغي تجاه هذه المسألة، سواء في الجمعية العامة أو في تجمعات دولية أخرى. والواقع أن هذه الاعتبارات ستجعل ملاحظاتي موجزة جدا.

كما ذكرنا من قبل، نحن نعارض أي إجراء قد يسبب عدم الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي. ولا تزال شعوب المنطقة تعاني من آثار الحروب وسوء التقدير في الماضي القريب. وبينما تدرك جمهورية ايران الاسلامية تماما حساسية منطقة الخليج الفارسي،

على كلا المسارين وسوف تظل مشتركة بصورة بناءة في العمليتين ونعتقد أن هذين المسارين يكمل أحدهما الآخر وإن أي تقدم نحززه في أي منهما لا يمكن إلا أن يؤثر ايجابيا على الآخر، وأن يفضي في النهاية الى احراز تقدم كبير.

وخلال السنوات الخمس الماضية مرت أرمينيا بتجربة الحرب والصراع المسلح وعدم الاستقرار الاقليمي عموما وخبرت على الطبيعة كيف أنها يمكن أن تعوق التقدم والتنمية الاقتصادية. ولهذا أود أن أؤكد من جديد التزام أرمينيا بالمحافظة على وقف اطلاق النار الحالي بينما تبحث بشدة عن حل يقوم على حسن النية والتوفيق والتفاهم المتبادل.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار على النطاقين العالمي والاقليمي. وقد جسد اعتماد الجمعية العامة في الشهر الماضي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تصميم المجتمع الدولي على استكمال تدبير من أكثر التدابير المنشودة في تاريخ هذه المنظمة بعد تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح. ولقد شعرت بمزيد من الارتياح اذ وقعت في وقت سابق من هذا اليوم على المعاهدة باسم أرمينيا حكومة وشعبا.

وتحيز جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا زيادة عضوية مجلس الأمن بحيث تعكس التغيرات الجذرية في العالم والزيادة الحاصلة في عدد أعضاء المنظمة بصورة عامة. غير أنه جرى الاعراب خلال المناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية عن تأييد واسع للرأي القائل بأنه إذا لم يكن هناك اتفاق على فئات أخرى من العضوية ينبغي ألا يجري في الوقت الحالي توسيع إلا في فئة العضوية غير الدائمة فحسب. وتحيز أرمينيا زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس تعكس مصالح جميع المجموعات الاقليمية وتتماشى مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

إن الأمم المتحدة، تحتاج من أجل الاضطلاع بأنشطتها الى الموارد المالية. وتمويل المنظمة مسؤولة جماعية تقع على جميع الدول الأعضاء. ولا تتخذ

الجزاءات على ليبيا. ويرد في قانوننا تفضيل للعمل على الصعيد المتعدد الأطراف واجراء المشاورات مع الحكومات الأخرى. وستكون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مدركة لالتزاماتها الدولية لدى تنفيذها. والمقصود بهذا القانون أن يردع، لا أن يعاقب، وأن يساعد على حراسة المجتمع الدولي ضد التهديد الذي يمثله الدعم الليبي للارهاب.

السيد هوليس (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تطرق رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية في كلمته الى تفجير طائرتي الرحلة ١٠٣ لشركة بان أم والرحلة ٧٧٢ لشركة يو تي اي - وهما الحادثان الارهابيان اللذان قتل فيهما ٤٤١ شخصا من ٢٧ دولة عضوا من أعضاء الأمم المتحدة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى موقف حكومتي. تحاول ليبيا مرة أخرى إثارة الغموض حول المسألة قيد النظر. وليس هذا بشأن نزاع بين الحكومة الليبية وعدد من البلدان. إنه بشأن الحاجة الى أن يرد المجتمع الدولي على أعمال الارهاب الدولي، وبشأن عدم التقيد من جانب الحكومة الليبية على نحو مستمر وبالكامل بقرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٢).

إن الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق التزام على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والمملكة المتحدة لا تسعى الى أكثر ولا الى أقل من أن تبرهن ليبيا على احترامها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتقيد الكامل بالقرارات ذات الصلة. وليس من حق ليبيا أن تحاول التفاوض مع مجلس الأمن بشأن التزاماتها بموجب الفصل السابع من الميثاق. فهذه الالتزامات واضحة بجلاء في القرارات. وإن الحلول التوفيقية المزعومة التي يقدمها الليبيون، والمشار إليها في كلمة الممثل الليبي، ليست مقبولة.

ومن حق مجلس الأمن - لا الحكومة الليبية - أن يقرر التدابير اللازمة لصيانة السلم والأمن الدوليين. وعلى الحكومة الليبية أن تتقيد بهذه القرارات - في الوقت اللازم وبالكامل.

فإنها تلتزم باحترام وصيانة السلم والأمن والهدوء في تلك المنطقة.

ولهذا نعتقد أن سوء التفاهم الذي ثار في العلاقات الثنائية يمكن مواجهته بحسن النية. ولا نزال مصممين على صيانة وتشجيع علاقات الأخوة وحسن الجوار بين البلدين. ولحسن الطالع أن تاريخ علاقات الصداقة والمودة مع الامارات العربية المتحدة يدعم موقفنا هذا. ونحن على اقتناع بأن سوء الفهم القائم سيحسم خلال محادثاتنا الثنائية في جو من حسن الجوار.

وفي هذا السياق، نرحب باستعداد الامارات العربية المتحدة الوارد في بيان اليوم، بالمشاركة في مناقشات ثنائية دون أية شروط مسبقة من جانب أي من الطرفين.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البيان الذي ألقاه اليوم رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية يعطي مثالا آخر على حملة ليبيا المستمرة لمحاولة تحويل التزاماتها الدولية الى مسألة نزاع بين دولتين. هذه ليست مسألة بين دولتين. كما أن مجلس الأمن لم ينتهج، كما ادعت توار، ما يسمى بمعيار مزدوج فيما يتعلق بليبيا. إن ما اتخذته هو موقف مبدئي ضد دول تتبنى الارهاب. والمسألة هي عدم امتثال ليبيا للالتزامات الدولية المفروضة من جانب مجلس الأمن على ليبيا. وتلك الالتزامات واضحة. وتلك الالتزامات لم تتغير. وإن ما يسمى بالحلول التوفيقية المعروضة من جانب ليبيا ليس مقبولا. ولا يمكن أن تجري مفاوضات بين ليبيا ومجلس الأمن بشأن تنفيذ التزامات الفصل السابع.

ويبين رفض ليبيا الوفاء بمتطلبات مجلس الأمن درجة احترامها للأمم المتحدة. وتضادي الوفاء بهذه المتطلبات لن يقدم حلا للمشكلة بين ليبيا وعالم الأمم. وتعرف حكومة ليبيا ما يتعين عمله لإنهاء الجزاءات: ألا وهو التقيد الكامل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكلما أسرع في التقيد، كان ذلك أفضل للجميع.

لقد أثار رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية موضوع قانون الولايات المتحدة المتصل بفرض

باستعمالها واتباع الوسائل السلمية في حل النزاعات، وإيماننا منها بالقيم والمبادئ السامية التي نادى بها الإسلام، ذلك فضلا عن المبادئ التي جسدها ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق والأعراف الدولية الأخرى، رفضت منذ البداية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، وطالبت الحكومة الإيرانية بحل النزاع بشأنها عن طريق المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

ولقد استجابت دولة الإمارات العربية المتحدة لكافة المساعي الحميدة التي أعرب عنها العديد من الدول الصديقة والشقيقة لحل النزاع بالطرق السلمية، كان آخرها استجابتها للمشاركة في اجتماع الخبراء الذي استضافته دولة قطر الشقيقة عام ١٩٩٥ من أجل الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات الثنائية بين البلدين بهدف حل النزاع القائم حول الجزر الثلاث بالطرق السلمية. غير أن الحكومة الإيرانية عمدت إلى طرح مسائل هامشية ليس لها صلة بصلب القضية مما يؤكد على عدم جديتها أو رغبتها في معالجة هذا النزاع ثنائيا.

وأن الحقائق والثوابت التاريخية الموثقة لدينا تبطل مزاعم الحكومة الإيرانية وادعاءاتها الباطلة، بل وتثير تساؤلا هو كيف تكون هذه الجزر الثلاث إيرانية في الوقت الذي لجأت فيه الحكومة الإيرانية نفسها إلى محاولة شرائها أو استئجارها منذ عام ١٩٢٩، ثم إلى احتلالها عام ١٩٧١؟

ولقد ورد في خطاب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية أمام هذا المحفل يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الماضي ما يلي:

"تواصل جمهورية إيران الإسلامية توضيح مبادراتها وتنفيذ تدابيرها الرامية إلى تشجيع قدر أكبر من الثقة على الصعيد الإقليمي، وإلى تعزيز احترام مبادئ القانون الدولي؛ وتحقيق الشفافية في التسلح وتخفيض النفقات العسكرية؛ وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ وتعزيز السلم والأمن عن طريق المساعي الحثيثة لتشجيع وتيسير التفاهم والمصالحة؛ وتوطيد التعاون

السيدة غازو - سيكري (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشعر الوفد الفرنسي بأنه يتعين عليه أن يذكر بعض الحقائق وأن يوضح نقاطا معينة تتصل ببيان وزير الخارجية الليبي السيد عمر مصطفى المنتصر.

إن الهجوم على الرحلة ٧٧٢ لشركة يو تي إي والهجوم على الرحلة ١٠٣ لشركة بان آم في لوكربي ليسا نزاعين بين ليبيا وثلاث دول أعضاء. انهما نزاع بين ليبيا ومجلس الأمن. وقرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٤٣ (١٩٩٣) تصف ما يتوقعه المجلس من السلطات الليبية.

وليس اقتراح جامعة الدول العربية، الذي ذكره وزير الخارجية الليبي، ردا مناسبا على متطلبات مجلس الأمن فيما يتصل بالعمل الإرهابي ضد الرحلة ١٠٣ لشركة بان آم.

وفيما يتعلق بالرحلة رقم ٧٧٢ لشركة يوتي آي، يؤكد الوفد الفرنسي أن الزيارة التي قام بها القاضي الفرنسي المسؤول عن التحقيق إلى طرابلس في الفترة من ٥ إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ كانت زيارة موفقة. وذكر القاضي أنه كان مرتاحا لتعاون السلطات الليبية معه خلال زيارته إلى هناك. ويأمل وفد بلدي أن تمكن النتائج التي أسفرت عنها الزيارة من إحراز التقدم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وأن تستمر السلطات الليبية في بذل جهودها في العمل وفقا لجميع التزاماتها المتعلقة بالرحلة رقم ٧٧٢ لشركة يو تي إي والرحلة ١٠٣ لشركة بان آم على حد سواء. ولا شيء غير وفاء السلطات الليبية بالتزاماتها سيمكن من رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): تعقبا على ما ورد في بيان ممثل جمهورية إيران الإسلامية بشأن الاحتلال الإيراني منذ ٢٥ عاما للجزر الثلاث - طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى - التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن بلادي التي انتهجت منذ قيامها سياسة تركز على مبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد

(١٩٩٢)، وطبقت بنوده كلها. وقد استنكرت الإرهاب وتعاملت مع بريطانيا في الموضوع الذي طلبت بريطانيا التعاون فيه بخصوص علاقتنا بالجيش الأيرلندي. وتعاوننا كذلك مع فرنسا. وقد سمعتم من ممثلة فرنسا قبل قليل كيف تكلمت عن زيارة القاضي وعن إجراءات المفاوضات والاتصالات، وقيامه بالتحريات التي يريدها. لقد أعلنت مندوبة فرنسا، كما أعلن مندوب بريطانيا في السنة الماضية، عن الرضا عن التعاون الذي أبدته الجماهيرية في هذا السبيل.

أما الكلام عما بين الجماهيرية ومجلس الأمن، فإن قرار الجامعة العربية الذي أيدته الجماهيرية العربية الليبية، أيدته جميع منظمات العالم الدولية أيضا. فقد أيدته منظمة الوحدة الأفريقية - وعدد أعضائها يزيد على الخمسين عضوا؛ وأيدته حركة عدم الانحياز - وعدد أعضائها يزيد على المائة عضوا؛ وأيدته منظمة المؤتمر الإسلامي - وعدد أعضائها كذلك يزيد على الخمسين عضوا.

إن العالم كله، وحتى البعض من أعضاء مجلس الأمن، يؤيدون موقف الجماهيرية.

وما بقي من قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) هو تسليم المتهمين. إن قوانين الجماهيرية لا تسمح بتسليم هذين المتهمين. ومساهمة منا في حل هذه المشكلة بصورة ودية، أيدنا اقتراح جامعة الدول العربية الذي ينص على محاكمة هذين الشخصين في أرض محايدة أو في بناء محكمة العدل الدولية على يد قضاة اسكوتلنديين وبقانون اسكوتلندي. وهذا كله رفضته الدولتان.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال تسليم مواطنين خلافا لقوانيننا. ولا توجد اتفاقيات تبادل للمتهمين بيننا وبين هاتين الدولتين. ونحن مستعدون أن يتقدم هذان الشخصان لأي محكمة في بلد محايد بعيدا عن الأجواء التي تسود في أمريكا وفي بريطانيا.

وكل ما يقوله مندوب الولايات المتحدة ومندوب المملكة المتحدة هو تهرب، لأن الخلاف ليس دوليا بين ليبيا والمجتمع الدولي. وقد بين أمين الخارجية في خطابه أن هذا هو قلب للحقائق، إذ كيف يكون الخلاف

الاقتصادي". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤، الصفحة ٣١).

ويعتبر هذا الموقف غير منسجم مع السلوك الإيراني الذي عمد خلال السنوات الماضية إلى تعزيز منشآته وقدراته العسكرية فوق الجزر الثلاث في المجالين التقليدي المتفوق وأسلحة الدمار الشامل، وتكريس حالة الاحتلال العسكري لجزرنا الثلاث، الأمر الذي جسد التناقض في مفهومها المعلن إزاء تحقيق الشفافية في التسليح وتخفيض النفقات العسكرية وبناء الثقة على أساس أسلوب التفاهم والمصالحة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل أن يتجسد هذا الموقف المعلن في خطاب وزير خارجية إيران أمام الجمعية العامة على أرض الواقع، وخصوصا فيما يتعلق بقضية الجزر الثلاث، وذلك من خلال إعادة النظر في سياساتها غير المقبولة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، والاستجابة لمبادراتنا السلمية التي أعلننا عنها والداعية إلى إجراء المفاوضات الثنائية غير المشروطة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة تنهي الاحتلال الإيراني لهذه الجزر وبما يحقق تطلعات شعوب المنطقة إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية والجماعية خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيزا للسلم والأمن الدائمين.

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): طلبت الكلمة للرد على مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

عودنا مندوب الولايات المتحدة على هذه الصيغة، وهي ليست المرة الأولى. فقد سمعنا في السنة الماضية بعد خطاب أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي نفس النغمة وهو أن الخلاف بين الجماهيرية والولايات المتحدة هو خلاف بين الجماهيرية ومجلس الأمن.

لا أريد أن أطيل في هذه الساعة المتأخرة ولكن أود أن أذكر أعضاء الجمعية بأن الجماهيرية استجابت، في الحين، لقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار ٧٣١

الأمر. والإعلام والصحافة كلها استنكرت هذا القانون.

ولا أريد أن أurd على مندوب فرنسا لأنه رد على نفسه واعترف بما قامت به الجماهيرية، وإنني أشكره على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

ليبيا - دوليا في الوقت الذي يزداد فيه التأييد الدولي للمواقف الليبية، ممثلا في منظمات إقليمية ودولية يزيد عدد سكان دولها على ثلثي سكان العالم.

كما ذكرت سابقا، لا أريد أن أطيل. ولكن بالنسبة لما ذكره مندوب الولايات المتحدة عن قانون "داماتو"، يكفي ما قاله سعادة وزير خارجية فرنسا قبل أيام في خطابه بدون ذكر الولايات المتحدة؛ ولكن كل واحد منكم يعلم أنه كان يقصد هذا القانون. فالولايات المتحدة تريد أن تفرض قوانين على دول أخرى. تريد أن تتعدى قوانينها أرضها الوطنية وأن تفرض قوانين على شركات تنتمي إلى دولة أخرى لأنها تتعامل مع دول أخرى. فيكفي ما قاله سعادة وزير فرنسا في ذلك اليوم وكذلك كثير من الخطباء الذين تناولوا هذا